محضر الجلسة 389

التاريخ: الثلاثاء 14 ربيع الأول 1425 الموافق (2004/5/04)
الرئاسة: المستشار السيد الصوالحي بوزكري الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ثلاث ساعات وربع ابتداء من الساعة الثانية بعد الزوال إلى السادسة إلا خمس دقائق مساء.
جدول الأعمال: الأسئلة الشفهية

السيد صوالحي بوزكري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل السادس والخمسين من الدستور. ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها. قبل الشروع في جدول الأعمال، يطيب لي بمناسبة حلول عيد المولد النبوي أن أتوجه إليكم بخالص الأماني وصادق التهاني راجيا من الله عز وجل أن يعيد هذا العيد على مولانا أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس نصره الله بالنصر المكين وعلى الشعب المغربي بالتقدم والرخاء.

أعطي الكلمة في بداية الجلسة إلى السيد الأمين لإطلاع المجلس على ما ورد من مراسلات. الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد محمد سعدون، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

مشاريع القوانين التي توصل بها المجلس: توصلت رئاسة المجلس بمشروع قانون رقم02-04 يقضي بتخويل الأطفال ضحايا الزلزال الذي ضرب مدينة الحسيمة الحقوق الممنوحة لمكفولي الأمة المحال من مجلس النواب.

كما توصل المجلس بالأسئلة الكتابية الآتية:

عدد الأسئلة الشفهية 24 سؤالا.

عدد الأسئلة الكتابية 4.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين. هناك طلبات إحاطة وردت على المجلس. أعطي الكلمة للسادة رؤساء الفرق تباعا. الكلمة للسيد رئيس فريق الحركة الوطنية الشعبية في إطار إحاطة المجلس بطارئ. السيد الرئيس... السيد رئيس الفريق غير موجود. إذن نؤجل هاد الطلب إلى حين حضوره. أعطي الكلمة إلى السيد رئيس فريق العهد.

المستشار السيد محمد بلحسن:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الإخوة المستشارين،

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي للمجلس. أريد أن أحيط مجلسنا الموقر علما بأن بعض أقاليم المملكة لازالت تعاني من آثار الجفاف. بالرغم من التساقطات المطرية الهامة التي عرفتها بلادنا خلال هذه السنة والتي تبشر بموسم فلاحي جيد حسب توقعات للجهات الحكومية المعنية. وإذا كانت الحكومة قد اعتادت أن تتخذ الإجراءات والتدابير الضرورية لمساعدة الفلاحين في المناطق المتضررة كما تقرر في البرنامج الوطني لمحاربة آثار الجفاف، فإن إعطاء الصبغة الظرفية لمثل هذا البرنامج. ورغم أهميتها يجعلها دون جدوى بالنسبة للمناطق التي لا تشملها التساقطات المطرية، كما هو الأمر بالنسبة للمناطق الجنوبية الشرقية والصحراوية التي اتخذ فيها الجفاف طابعا هيكليا مثل إقليم الراشدية وزاكورة وورزازات.

وأمام هذه الظاهرة يبقى السؤال مطروحا حول مصير ساكنة هذه المناطق في ظل الظروف الطبيعية القاسية التي من شأنها أن تدفعهم إلى الهجرة حول الوسط الحضري بحثا عن لقمة العيش. وبالتالي الالتحاق بالمدن، بالشريحة العريضة لساكنة مدن الصفيح والبناء العشوائي الذي أصبح يهدد الأمن والاستقرار بجل مدن المملكة وأمام توقف البرنامج الذي يرتكز على المعالجة الظرفية لآفة الجفاف بهدف الأخذ بعين الاعتبار الوضعية الاستثنائية للأقاليم المذكورة و في هذا الصدد ندعو الحكومة إلى إحداث برنامج خاص ودائم للمناطق الجنوبية الشرقية والصحراوية يتوخى دعم ساكنة هذه المناطق وتحسين ظروف عيشها لتشجيعها على الاستقرار والتمسك بالأرض خصوصا وأن موقعها الجغرافي يجعل منها

موقعا استراتيجيا يتطلب أن يحظى بعناية خاصة لدى الحكومة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. في إطار إحاطة المجلس. أعطي الكلمة للسيد رئيس فريق الحركة الوطنية الشعبية، شكرا صاحب طلب الاحاطة. الكلمة فيما بعد للسيد رئيس الفريق الديمقراطي الاجتماعي.

إذن تخلى على هاذ طلب الاحاطة. آخر إحاطة السيد رئيس الفريق الكونفدرالي. الكلمة لكم. نقطة نظام؟ أنا عيطت ليك باش تلقي الاحاطة.

السيد رئيس الفريق الديمقراطي:

السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

تتشبث بطلب الاحاطة.

السيد رئيس الفريق الديمقراطي:

لا. أسحب إحاطتي. لكن أحيطكم علما على أن الفريق الديمقراطي راسلكم ما بقاش سميتو الفريق الديمقراطي الاجتماعي. حنا سميتنا الفريق الديمقراطي بس. راه كا تبناكم في الموضوع.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس. نأخذ بعين الاعتبار هاد الملاحظة. إذن الفريق الديمقراطي. الكلمة لكم آ السيد رئيس الفريق الكونفدرالي.

السيد رئيس الفريق الكونفدرالي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين. باسم الفريق الكونفدرالي بمجلس المستشارين. أحيط المجلس الموقر. ومن خلاله الحكومة والرأي العام العمالي والوطني ببواعث الحركة الاحتجاجية التي يواجهها جهاز التفتيش بقطاع التشغيل ببلادنا والتي انطلقت يوم فاتح ماي، العيد الاممي للطبقة العاملة، مرورا بتنظيم وقفة احتجاجية مستقبلا يوم 14 ماي.

كما هو معلوم السيد الرئيس. السادة الوزراء، إخواني المستشارين إن بلادنا تمكنت من مكسب داعم لعالم الشغل بعد جهد كافة الأطراف، حكومة وأرباب عمل ومركزيات نقابية ويتعلق الأمر بمدونة الشغل الجديدة التي تشكل تعاقدا بين الأطراف المنتجة لتدبير سير العلاقات والتعاون على تأهيل اقتصادنا لمواجهة تحديات العصر مما حمل جميع الملاحظين إلى اعتبار المدونة مكسبا للمغرب والمغاربة أجمع. وفي أفق الانطلاقة المرتقبة للتطبيق الفعلي لبنود المدونة وتوفير الإجراءات المصاحبة لتوفير كافة الشروط الضرورية لضمان سلامة التطبيق، تحضر وضعية جهاز مفتشي الشغل الذي تحيطه المدونة بأدوار ومهام جسام من مراقبة وإشراف على الصلح التمهيدي بخصوص النزاعات الفردية والجماعية وإعداد التقارير المرتبطة بعلاقة الشغل.

هذا وبدل أن يتم تفهم مطالب مفتشي الشغل نجدهم يتعرضون إلى العديد من الاستفزازات لتلفيق تهم واهية مثل ما حصل في مراكش والرباط، الشيء الذي حملهم على الانخراط في الاحتجاج. وأننا إذ نثير الانتباه، انتباه الحكومة إلى هذا الملف نذكرها بأن اتفاق 30 أبريل 2003 ينص على دعم جهاز التفتيش وذلك من خلال جوج عناصر:

أولا: الإسراع في إقرار مشروع المرسوم المتعلق بالقانون الأساسي لهيأة تفتيش التشغيل.

ثانيا: إحداث مناصب مالية تسمح بمد الجهاز بالموارد البشرية الكافية لمواكبة توسيع النسيج الاقتصادي والازدياد المضطرد للمؤسسات الخاضعة لمراقبة جهاز تفتيش الشغل. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. نمر إلى معالجة الأسئلة الشفوية بمستهلها هناك أسئلة آنية تهتم قطاعات: الفلاحة والتنمية القروية، وزارة التربية الوطنية، وزارة الصحة، ثم وزارة الصيد البحري، ثم الوزارة المكلفة بالشؤون الاقتصادية.

السؤال الأول لا أدري فيما إذا كانت الأسئلة الثلاث الأولى كلها تتميز بوحدة الموضوع؟ إلى كنا متفقين على هاد التصور أعطي الكلمة تباعا لأصحابها ويتولى السيد الوزير الإجابة عليها دفعة واحدة.. السي التدلاوي؟ وهو كذلك السيد الرئيس. إذن نعالج دفعة واحدة الأسئلة الثلاث الأولى.

السؤال الأول: الإجراءات المتخذة لتسويق النتوج الفلاحي لهذا الموسم، للمستشار المحترم السيد محمد بن الشايب. تفضل آ السي... لعرض السؤال.

المستشار السيد محمد بن الشايب:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي إخواني المستشارين. السيد الوزير كما تعلمون والله الحمد ستعرف بلادنا موسما فلاحيا هاما إن شاء

الله نظرا للتساقطات المطرية الهامة والشبه منتظمة، وخاصة خلال فترة الإسبال والنضج. و من المعلوم كذلك أن هذا الموسم الجيد بإذن الله جاء بعد سنوات عرف جلها بشح الأمطار وقلة الإنتاج مما خلق آثارا أضرت بدخل الفلاحين، الشيء الذي لم يساعد على امتصاص المديونية التي تثقل كاهلهم إلى اليوم. واليوم والحمد لله الكل مستبشر بهذا الموسم لفك الضائقة عنهم. نسأل الله أن يحفظ هذا المحصول من كل مكروه، وخاصة ونحن نعيش هذه الأيام تساقطات مطرية هامة غير عادية في مثل هذه الأوقات ونتمنى من الله أن يكون تأثيرها محدودا، وخاصة على مستوى الزراعات المبكرة وذات النضج المبكر.

لهذه الأسباب نسائلكم السيد الوزير عن ماهية الإجراءات المتخذة من أجل تسويق هذا المنتوج الفلاحي المرتقب ليتم في ظروف ترضي طموح الفلاحين من قبيل الإعلان عن الأثمان المرجعية في وقتها قبل الحصاد الذي بدأت معالمه تظهر في العديد من مناطق المغرب؟ وكذلك عن قيمة منحة التخزين وفترة الإعلان عن العروض والمدة الكافية للتخزين إلى غير ذلك من الإجراءات التي تضمن سلامة تسويق المحصول في أحسن الظروف، خاصة ونحن مقبلون على تطبيق اتفاقية التبادل الحر بيننا وبين الاتحاد الأوروبي ابتداء من هذه السنة؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. السيد المستشار المحترم ورئيس طبعا لجماعة برشيد. السؤال الموالي: المعايير المعتمدة لتحديد الأثمان فيما يتعلق بتسويق القمح الطري للمستشارين: السيد محمد عبو وأحمد الشرقاوي. الكلمة لأحد المستشارين لعرض السؤال.تفضل السي محمد عبو.

المستشار السيد محمد عبو:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

السيد الرئيس، السؤال ديالي موجه إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية. السيد الرئيس، بعد الاجتماعات اللي وقعت مع أرباب المطاحن ومع تجار الحبوب، بكل صراحة اللي دفعني باش أنا كممثل للفلاحة باش نوصل الأسف ديالي للفلاحة، لأن ماحضروش في الاجتماعات الموالية في وزارة الفلاحة. حضروا ربما بعض الدوريات كتخضع لواحد العدد ديال المقاييس والمعايير. كاين المقاييس والمعايير اللي هي إيجابية والمعايير اللي هي سلبية..

ولكن هادشي كلو، السيد الرئيس، إخواني، وقع في غياب الفلاح. الفلاحة ماحضروش. السيد الرئيس الدورية اللي اعتقادي واعتقاد الفلاحة اللي درسوا فيها واحد العدد ديال الأشياء. لأنهم الفلاحة كان بودهم يسمحوا في هاذ الزرع ولا يخيليوه فالديور ديالهم. ولا ما يعودوش يفلحوا فيه. لأنه ربما وقع واحد العدد ديال الثغرات واحد العدد ديال التغيير فالتريمي. التريمي معناه الطحين في القنطار 77 كيلو مثلا، 77 تريمي. وقع واحد العدد ديال التغيير.

زمان أو السنوات الماضية كان يمكن للفلاح يبيع les agrées يبيع لو 70 تريمي حتى ل: 77 حتى ل: 80 . البداية من 70. دابا اعتقادي وربما المهنيين في غياب الفلاحة دارو 75- جناب الرئيس إلا كان الفلاح جاب الزرع أقل من 75 les agréers ما يقبلوهش من عندو. فخاصو الفلاح ديك الساعة يمشي يحرقو أو يسيبو.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال آ السيد المستشار؟

المستشار السيد محمد عبو:

هو هذا. ديال التريمي. سيدي الرئيس، كذلك العشوب الطفيلية اللي كتخرج مع الزرع، الطفيلية أشنو هي؟ ما معناه إلا كان شي واحد دار العرس زرع الزرع. ولكن خرج منو العشوب الطفيلية.الطفيلية فيها الزوان. فيها العدد الجلبانة.... الطفيلية وربما في نظر المكتب هاديك الطفيلية. ردها وسخ. هاديك آ السيد الرئيس الطفيلية ماشي وسخ لأن أي حاجة اللي كتنكل الحيوان فهي كتكالي كتباع وتشرى لأنه كتباع علف. دابا المكتب أو... ردوا هاديك خصها تسيب. أنا الاقتراح ديالي هو السيد الوزير يخلي ما كان على ما كان. والسنة المقبلة إن شاء الله يصاوب مع الفلاحة، هاديك الدورية ينشرها قبل الحرث قبل ما يجي موسم الحرث. ونشرحوا للفلاحة مانخليوش الفلاحة ماشيين في الظلام. هذا ما نقول وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. تنخبر المجلس أن الرئاسة ما بقاش عندها الإمكانية باش تراقب الوقت لأن الجهاز عطلان. لذلك الرجاء التعاون.

السؤال الموالي حول تسويق الحبوب للمستشارين المحترمين السادة: سعيد التدلاوي، محمد هلال، ميلودي عفوت، أحمد ديبوني، محمد السلامي، عادل المعطي، عبد القادر لبريكي وأحمد طريبش وميلود ناصر وعبد السلام الودي. الكلمة لأحد المستشارين. الأستاذ السلامي.

المستشار السيد محمد السلامي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

سؤالي يعتبر سؤالا تنبيهيا أو تحسيسيا للحكومة، نضعه كل سنة في هذا الابان. السؤال هو كالتالي:

عرف وطننا العزيز هذه السنة تساقطات مطرية مهمة تبشر بمحصول وفير من الحبوب إن شاء الله. ومن هذا المنطلق نود السيد الوزير أن نسائلكم عن الإجراءات والتدابير التي تعتزم الحكومة اتخاذها لتسويق هذا المنتوج في أحسن الظروف؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة للسيد وزير الفلاحة والتنمية القروية للإجابة عن الأسئلة الثلاثة.

السيد أحمد العنصر، وزير الفلاحة والتنمية القروية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

بطبيعة الحال أننا والكل يجمع الحمد لله هذه السنة تميزت بأمطار الخير وفعلا أن التوقعات الحالية الذي ولا شك ستكون نهائية، وبعض البحوث بعد أسبوع ستكون إن شاء الله نهائية. لكن كل التوقعات تتحدث عن إنتاج ربما يفوق إنتاج السنة الماضية الذي كان بدوره لا بأس به.

وسيكون خلال هذه العشرين سنة ربما المحصول الثالث الاستثنائي المتميز للحبوب. فبالطبع الغاية كلها في الإجراءات التي تتخذ في مثل هذه المناسبات. أي في موسم الحصاد هو أن تحاول الحكومة، وليست الحكومة لوحدها، لأن يعمل السادة المنتخبين والغرف على أن يكون تجميع المحصول في ظروف جيدة ليوفر دخل لا بأس به للفلاح، فإذن هناك إجراءات اعتيادية اتخذناها. واستمرت هذه السنة. أي أنه أولا غادي يبقى التعامل مع الدعم ديال القمح اللين الموجه للدقيق الوطني المدعم في حدود أهم للقنطار لجودة معينة. وهادشي راه كان معمول به كانوا الناس كيبيعوا بثمن مرجعي، لكن كاين القمح اللي هو كيتباع بأقل والقمح اللي كيتباع بأكثر، لأن الجودة ليست نفس الجودة، ثم أن منحة التخزين ديال 2 دراهم كل 15 يوم. غاتبقى كذلك مستمرة، ونفس الشيء بالنسبة لهامش الربح اللي هو محدد في 8.80 .إضافة إلى هذا بطبيعة الحال هناك إجراءات حمائية كذلك اعتيادية، إذ ستتم مراجعة بعض الرسوم الجمركية حسب الأثمان المتداولة في السوق الدولي ستطبق من بداية يونيو حتى يبقى ثمن الواردات، الاستيراد دائما أعلى من الثمن المرجعي وبهذا لا يكون هناك تنافس غير مشروع للمنتوج الوطني.

هذه السنة فعلا دخلت إجراءين. هما اللي دخلوا، يمكن لنا نقولو جداد. أشنو هوما؟ لأن السنة الماضية الفلاحة كيتذكروا كنا حددنا المدة ديال جمع المحصول إلى نهاية نوفمبر. لكن المحصول اللي كيتجمع فهو يتعلق بالمكتب الوطني للحبوب. لما تيوصل الحد اللي هو تيحتاجو للدقيق المدعم فآنذاك ما تيبقاش يقبل العروض. ففضلنا هذه السنة أن نحدد المدة النهائية في 31 غشت علما أن إلا كانت باقية الحاجيات للمكتب الوطني، سيكون التمديد وبالنسبة للفلاح التمديد أفضل من أننا نقولو راك غتعطينا حتى لنوفمبر. ونجيو حتى لوسط المدة، ونقطعو ونقولو لو ما تبقاش تعطي..

ثم الجودة. الجودة ليست شيء جديد. وهو ما تحدث عنه النائب المحترم. آ المستشار المحترم السي محمد عبو. لأن الجودة راه كاين مواصفات ديال الجودة اللي هي مقررة ومنذ سنين ولم تطبق هذه السنة، نظرا أولا لجودة الحبوب. وراه كلشي الفلاحة كيعرفوا هادشي أن الحب هاد العام ثامر. ومازال ما وصلناش للمواصفات المحددة. ثم الرفع من 70 إلى 75 كيلو في الهيكتولتر.

بالنسبة كذلك لقضية النسبة ديال الشعير والحبوب الأخرى اللي كتكون في القمح، هودناها من 5 إلى 3٪ لماذا؟ لأن إلا مادرناهاش حنا، راه كايديروها les agréers وكايترفض ليهم. يعني هادوك الناس اللي جمعوا. مين كايجيوا مالين المطاحن كيرفضوا. وتيلتجئوا للقمح المستورد.

هناك إجراءات أخرى، ربما ستدخل في حيز التنفيذ في بداية السنة المقبلة وهي ما يتعلق بالتخزين ولأن الأساليب ديال التخزين اليوم.. فما هياش في الجودة المطلوبة. التخزين يتم في أي ظروف وحتى في الهواء الطلق، فهناك سيكون التشجيع للاستثمار في التخزين

stockage مع العلم أن بالنسبة للفلاح، كاين بعدا إعانات اللي غاديا من 10 حتى ل20٪ . ولكن هناك إجراءات جديدة ستدخل حيز التنفيذ لكي يكون المنتوج أحسن بالنسبة للخارج.

كذلك لابد من التذكير أن الاتفاقيات كلها اللي تبرمات تتحرم الاستيراد خلال المدة ديال جمع القمح. إذن بأي ثمن ماغاديش يكون الاستيراد خلال الفترة ديال تجميع المحصول الوطني. هادو إجراءات، نتمنى بتعاون الجميع أن نصل بطبيعة الحال إلى توفير مدخول محترم للفلاح، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

هناك تعقيب؟ السي محمد بن الشايب في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد بن الشايب:

شكرا السيد الوزير على الإحاطة. إلا أن هناك بعض الملاحظات خاصة هاد الموسم غادي يكون موسم استثنائي. لا من حيث المحصول، بحيث كيفما عبرتوا، السيد الوزير، أنه الموسم الثالث في خلال 20 سنة كان عندو أهميتو. كل ما هناك عملية الحصاد ستطول شيئا ما نظرا لبرودة الطقس ونظرا لتأخر الأمطار، الشيء الذي سيجعل العملية تطول لأكثر من شهر. فالإجراء المتخذة من طرف وزارتكم الموقرة إلى حدود آخر غشت هو تاريخ الإعلان عن العروض أو تاريخ الإعلان عن العروض أو تاريخ قبول القمح من الفلاحين، مدة كافية مقارنة مع السنة الماضية وبالتالي سيجعل الفلاح يبيع السلعة ديالو في وقت وجيز مع المضاربات... بأقل الأثمان.

تنطلبو من السيد الوزير باش المدة تكون إضافية هاد السنة باش الفلاح يبيع على خاطروا. وما يكونش خاضع لمضاربات المضاربين. كذلك اللي اتخذتو فيما يخص تطبيق الاتفاقية بيننا وبين أوربا ابتداء من هاد السنة، حقيقة ما غاديش نبدو نجلبو الواردات برسوم تفضيلية خلال الموسم. ولكن بعد شهرين أو بعد ثلاثة الشيء اللي غادي يجعل الفلاحة يبيعوا.. مما يجعل تكدسا لدى الشركات. وما ينتج عنه من هبوط الأسعار..

كذلك واحد القطاع آخر اللي ما تطرقناش ليه وهو يتعلق ب40٪ من المساحات المزروعة. وهي الشعير. الشعير كيمثل40٪ من المساحات. تكلمنا على فارينة وعلي القمح، ولكن بالنسبة للشعير اللي هو مادة رئيسية ماعرفناش الأسعار. ماعرفناش الرسوم اللي غاتطبق حماية للمنتوج الهام من الشعير؟ شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. السي محمد عبو في إطار تعقيب. الكلمة لكم.

المستشار السيد محمد عبو:

السيد الرئيس، أولا كنشكر الجواب ديال السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية. السيد الرئيس، مازال عندنا لأن 3 دقائق ديال السؤال غير كافية، ولكن مازال عندنا فرص مع السيد الوزير في يوم دراسي ربما يوم 7 ماي فرحنا لأن السيد الوزير هو اللي غادي يترأسو. نتذاكروا لأن مشكل الفلاحة خاصو مناظرات منتظمة.

السيد الرئيس، السيد الوزير، حنا باش قلنا آ ودي هاذ الأعشاب الطفيلية و لاسيما في هادي نظرا للأمطار الكثيرة. الفيضان بكل صراحة الزرع اللي تحرث بكري مشى. ما بقاوش نتذاكرو في الحاجة اللي ما نقدوش نوصلو لها. فعلا الوسخ ديال الزرع دابا غادي تجبر ديك الأعشاب الطفيلية حيات غادي نبقاو نجبرو 5 و4 و6 الوسخ.

التريمي غادي يهبط لأن غادي تدخل الشتا غادي يهبط الثقل ديالو السيد الوزير بكل صراحة. نقول واحد الكلمة. نقول اودي الفلاحة يميشوا يخدموا شغالهم وربما احنا جميعا متفقين باش ندخلو الزرع من الامريكان ونقضيو الغرض. حنا بكل صراحة كنقولو على أن هو بغينا الجودة وداكشي باش اقترحت على السيد الوزير، قلت لو الله يجازيك بخير هاد الدورية تكون قبل الحرث. ونشعرو الفلاح ونقولو لو نظم الفلاحة ديالك ونظم المنتوج ديالك.لأن حنا في إطار التحرير ديال التبادل الحر مع امريكان ومع تركيا ومع بعض الدول العربية. نقولو لهم آ ودي حنا نوعيو الفلاحة ونقولو لهم حسنوا المنتوج ديالكم. هذا لاش اقترحت. قلت للسيد الوزير هاد الجدولة يأخرها حتى لقبل الحرث السنة الماجية. هاذ المدة هادي يخلي ما كان على ما كان، لا من ناحية التريمي ومن ناحية الأعشاب المضرة ولا.. لأن بكل صراحة هاد القانون اللي خرج راه ما فرحانين به لا مطاحن ولا les agrées ولا حتى مكتب الحبوب المحليين راه ما فرحانينش. لأن غادي يخلق مشاكل. علاش غادي يخلق مشاكل؟ حنا كنشوفوا في مدينة فاس على 42 agrée،42 agrée كيمثل الثلث في المغرب. وعندنا 6 موظفين ما يستطعوش يدخلوا حكما بينهم وبين الفلاح.

وما بين les a grées والمطحنة، غادي يوقع مشاكل وأنا تنقول ليك السيد الوزير، راه غادي يوقع مشاكل. راه الراجل غادي يرفد كاميو تاع الزرع فيه 100 خنشة ولا 200 خنشة. غادي يطلع لمولاي.. غادي يجبد لو 20 خناشي و 80 يردها لو في الكاميو.. غادي يطرا مشاكل واللي نتمنى السيد الوزير يؤجلها وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السيد رئيس الفريق السي التدلاوي. تفضل في إطار تعقيب.

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

السيد الرئيس،

الحمد لله ما كانديرش المعارضة أنا وحدي، في لجنة الفلاحة دائما ما كيكون لا معارضة ولا أغلبية. نتكلم لغة واحدة وكنشكر القيدوم ديالنا السي الحاج محمد عبو اللي تكلم من قلبو والجوارح ديالو. كنعرفوه فلاح كبير والله يكون في عونو.

بالفعل السيد الوزير، الحاج بن الشايب قال واحد الكلمة بقيت كنتصنت ليها مزيان. قال نسأل الله أن يحفظ هذا المحصول من كل مكروه. صحيح أين هو المكروه؟ هو التسويق. الطريقة باش غادي يتسوق، هذا هو المكروه. لأنه آ السيد الوزير تكلمتو على التمديد حسب حاجيات المكتب. ولكن ما قلتو لناش أشنو هي حاجيات المكتب اللي هي محدودة في 10 مليون قناطر، مع العلم أن قلتو المحصول هاد العام جيد وأحسن من السنة الفارطة بمعنى غانمشيو ل 30 مليون و70 مليون آش غادي نديرو بيها؟ مين غادي يوصل 10 مليون قناطر غادي يحبس. غايسد الباب.

الآن الفلاحة كلهم ها هوما هاد أكيد ومتأكد أن عندنا تأخير ديال شهر في الحصاد بمعنى، والحصاد هاد العام فيه مشاكل كبيرة. لأنه الربيع كبير بزاف والربيع خضر ها هو التحت وكاين البيوش كثير. والمكائن لما تيطحنوا هاذشي الفلاح غيضطر ينشر المحصول ديالو. وهاذشي غايجيبو حتى لشهر 7 و8 عاد يمكن لو يبيع ويغربل الزرع، ولهذا الأجل محدد - كما قال الحاج عبو- في 31 راه زعما الوقت ضيق جدا نظرا للظروف المناخية اللي ما كناش كننتظروا.

كذلك السيد الوزير ما ننساوش أن المغرب كينتج تقريبا ما بين 20 و30 مليون قنطار ديال الشعير. وأنتم هاد السنة آ السيد الوزير. الشعير اللي دخلتو حسب الإحصائيات اللي عندنا إلى غاية 15-04-2004 دخلتوه بمعدل ديال 194 فرنك زائد المصاريف تيوصل حتى لـ210، مع العلم أنه تيمكن لنا نتدخلو ونتسوقو الحبوب ديال المغرب في حدود ما بين 130 و150 فرنك وما نخليوش الفلاح يبيع عاود تاني للمضاربين بـ30 فرنك ونهلكوه. ولكن حنا كنفهمو الحكومة. ولكن عاود تاني الحكومة خصها تختار. بطبيعة الحال هي كتشري بلا كوفاس وGSM . 14 عام بعد عاد كتخلص. ولو كتشري بأثمنة خيالية. ولو كيكون الثمن غادي حتى لـ200 دولار تيشريوا.

ولهذا السيد الوزير حنا كنتمناوا أن الآجال تزيدوا فيها لأن الظروف المناخية اللي كيعيش المغرب. تكلمتو على التخزين وهنا غانرجع للتخزين وشركة SOCIPA التابعة لـONICM واللي هي كتهتم بالتخزين.

أنا كنتمنى منذ 97 وعندنا واحد الخزان في الدار البيضاء داخل وهو محروم ما كيشتغلش لأن جابوا ليه شي زرع مريض وهذاك الزرع بقى محجوز فهذاك الخزان وباقي الدعاوي والمساطر خدامة والدولة كتضيع في ملايير باهضة ديال التخزين لأنه مسدود وفيه الزرع وكانتمنى أن السيد الوزير يقول لنا فين وصل المال ديال هذاك الشركة وهذاك التخزين بالذات وهذاك الزرع في الحظر اللي بغيتو تديروا الآن. اعطيونا الطريقة ديالو السيد الوزير من فضلكم. وكذلك هنا فين كنقولو دائما وكنتكلمو على الإرشاد الفلاحي وعلى الميزانية اللي كيدي الإرشاد الفلاحي مع كامل الأسف ما كيقومش بالدور ديالو.

الإرشاد الفلاحي آ السيد الوزير، كنتمناو دائما في بداية الموسم وبخلال الموسم أن يرافق الفلاح وأن يوضح له عدة أمور ولكن مع كامل الأسف الفلاح الآن راه عرضة للضياع وان الآن انتوما كتقولوا غادي تشريوا. وغاتشربوا لمن؟ لعلمك الخاص آ السيد الوزير، الآن كاينة 800 ألف قنطار فالمرسى ديال الدار البيضاء. ونعطيك حتى الأسماء. كاينة l union descam- cardine Maroc- gromik- orbonor مدخلين السلعة بمعنى عندهوم ما يكلوا حتى لشهر 7 كامل. ما غاديش يشريوا هاداك المحصول. وما باغينوش لأنه عندهم واحد العدد ديال المعطيات اللي ما متفقينش عليها. حتى في هاذ الاجتماع الأخير راهوم ما متفقينش على واحد العدد الأمور. إذن هوما تيعلموا السياسة ديالهم باش كيواجهوا الموسم ولكن الفلاح لا حول ولا قوة له الزغبي. ما عندوش اللي غايعمل ليه

السياسة. السياسة الوحيدة اللي غايعملها هي وزارة الفلاحة غايبة في البداية أو في الأخير..

ولهذا كنتمناوا آ السيد الوزير أنكم تدخلوا في الشعير في عوض باش تخلصوا بالعملة الصعبة، كيفما كان الأمر هو كاتاخذوه بالكريدي، صحيح وانتوما كتخلصوا بالكاش وc'est un fond de roulement كتنتفع بيه الدولة. متفق معاك ولكن الله يجازيكم، شوفوا من حال داك الفلاح، وشوفوا الوضعية المزرية اللي كيعيش لحد الآن وهذا موسم اللي كان في البداية ديالو كلو كان غادي مزيان، إلا أنه هذي أمطار الخير ولله الحمد ولكن راه عندنا عاود تاني العواقب ديالها اللي هي بالنسبة لها الحبوب، راه غاتنعكس عليها. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السيد الوزير في إطار التعقيب 6 دقائق.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس. شكرا السادة المستشارين المحترمين.

أنا بدوري. أنا كذلك أشعر بأن في لجنة الفلاحة وفي أسئلة الفلاحة لن نسيسها بالمفهوم المسيس. ولهذا أعطيت أجوبة، أعتقد أنها صريحة.

أولا: الإجراءات المتخذة كانت في اجتماع حضره الممثلين. واش التمثيلية اليوم كاملة شاملة واش جميع الفلاحة؟ هذا شغل آخر غانتذاكرو عليه ولكن كل المهتمين موجودين من المسوقين، من المطاحن، من اللي تايخزنوا، إذن التعاونيات كانوا حاضرين. الآن لنكن صرحاء. الدولة لا تشتري الزرع. مستحيل أنها تشري الزرع وتعاود تبيعو. 12 مليون قنطار فعلا هي لأن مازال اليوم الدقيق مدعم. هي الحاجيات ديال onicm. المدة راه قلت لكم لأن أنا شعرت حقيقة بحرج بالنسبة للفلاح في السنة الماضية لما تنقولو لو غادي يمكن ناخذو العروض حتى لنهاية نوفمبر وجينا في بداية غشت قلنا: هذا راه 16 غادي نحبسو. راه اللهم نمددو إلا ما وصلناش لهاد 12 مليون قنطار. ولا نجيو نقولو لو أودي راه عندك الوقت. ونجيوا نقطعوا عليه في نص الطريق وهو اللي كيتضر.

ثالثا: لما نتحدث عن قضية الأعشاب وقضية الجودة راه يعني اللي كان كيعبر 5٪ بالطرق ديالو. أنا متفق مع المستشار المحترم اللي تيقول يمكن الإمكانيات ديال المراقبة غير كافية. ولكن اللي كيراقب 5 راه يمكن يراقب 3 وماشي هذا هو السبب المحرج. في بداية الحرث وهادشي كيعرفو السيد المستشار والسادة المستشارين أن قضية الأوساخ ما هياش متعلقة بالحرث في الحقيقة. متعلقة بأشياء أخرى من غير الحرث. متعلقة بالمعالجة، متعلقة بكيفاش كنديروا الـ désherbage متعلقة، بالإمكانيات اللي عند الفلاح. هادي درناها اليوم ولا درناها في أكتوبر ولا درناها في سبتمبر يعني إلا ما تبدلاتش طرق الإنتاج راه غا تبقى الأمور هي هي. فقلنا اللهم نتحركوا شويا ولا نخليوا الناس يشريوا وما يلقاوش لمن يبيعوا.

قضية الاستيراد خلال هذه السنة مع الانخفاض ديال الرسوم الجمركية. فالثمن ديال الاستيراد بقى دائما أعلى وبكثير من الثمن المتداول. علاش خفضنا الرسوم؟ لأن الاثمنة كتعرفوها كلكم اللي كيتعاملوا في القطاع، طلعت من 130 دولار للطن لـ180-200 الآن بدات كتنخفض شيئا ما. حنا دائما الرسوم الجمركية تنخليوها باش يبقى داك الثمن المرجعي... آ ثمن الاستيراد أعلى من الثمن المرجعي.

يبقى بطبيعة الحال، تكلمتو على شراء الشعير. حنا ما تنشريوش لا قمح ولا شعير. تنديروا طلب العروض للناس اللي بغاوا يشريوا.. بالعكس التدخل ديالنا كدولة بالنسبة للشعير هذه السنة كان بالنسبة للشعير الوطني. فضلنا المناطق اللي فيها نقص نشريو الشعير من المناطق اللي فيها زيادة ونوصلوه. ولا نجيبو الشعير من برا. هذا هو اللي تنعملو.

وعلى أي حال أنا متفق بأن هادشي خاصو جلسات وحنا مستعدين. والحوار سيبقى مستمرا، لأن الغاية كلها اللي خصنا نوصلو لها هي حماية الفلاح في هذه الظروف ونوجدوه شيئا فشيئا باش يمكن لو كذلك يوقف على رجلو ويوصل التنافسية. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هاذيك هي الغاية ديال الجميع، حماية الفلاح. آخر سؤال آني يهم تهديد إنتاج الحوامض والبواكر في المغرب للمستشارين المحترمين السادة: محمد فوزي بنعلال، الطاهر الفيلالي، باسيدي أكومي. الكلمة لأحد السادة المستشارين لعرض السؤال.

المستشار السيد فوزي بنعلال:

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السيدات والسادة المستشارين. لقد حذر خبراء المنظمة الأمم المتحدة للتغذية الـ:F A O من أنه قد تهدد أسراب الجراد منتوج الحوامض والبواكير وخصوصا منها التي نصدرها نحو أوربا ونحو الولايات المتحدة الأمريكية.

وهذا التهديد إن دل على شيء، فإنما يدل على أنه لم يتم مكافحة الجراد من منبعه وخصوصا دخوله عبر طريق الجزائر. ولم يتم محاربته بالجدية الكافية. وأظن كذلك أن الإمكانيات التي رصدت لهذا الاجتياح، فأنا رأيتها في تدخل السيد الوزير في التلفزيون 70 مليون درهم. وأنا أرى أنها هزيلة جدا. أنا كنت انتظر بأن هذه الميزانيات تكون مضروبة على 3 أو 4 . لكن مع الأسف الشديد، بهذه الميزانية لا أظن أنها كانت جدية فعلا في مكافحة هذا الاجتياح.

وكذلك نعبر عن تخوف السكان من أن تصل أسراب الجراد إلى الحوامض والبواكير ونسمع كذلك أن بعض الجراد قد وصل إلى مدينة الجديدة.

ولهذا نسائل السيد الوزير عما وصلت إليه الدولة من نتائج لمجابهة هذه الآفة وذلك حتى لا يكون لها انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني؟

كذلك نسائلكم السيد الوزير هل الإمكانيات فعل التي اعتمدتموها لوقف هذا الاجتياح، هل هي فعلا كافية.؟

السيد الوزير وشكرا:

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشار.

أولا غير باش ما نكونش مختصر في هذه المسألة، أؤكد ما جاء في البلاغ الذي صدر عن اللجنة المشتركة، لأن وزارة الفلاحة ليست لوحدها، وهذا تنقولها ليس تهربا من المسؤولية. لكن باش نشيد بجميع المتدخلين في هذه العملية من وزارات، من إدارات، من سكان ومنتخبين. إن فعلا عندما يتعلق الأمر بالجراد. الكلمة ديال تهديد، راه المغرب كلو مهدد. راه الزرع والقمح والشعير والتفاح.. كلشي مهدد. لكن كما جاء في البلاغ أنه يمكن أن تكون الحوامض مهددة، أولا خاطئ لأن لحد الآن ليس هناك مساس بالحوامض ولم تكن معالجة للحوامض باش نكونوا واضحين.

وأكثر من هذا إلى بغينا ندققوا أكثر 80٪ من إنتاج الحوامض، أي ما يقارب من 400 مليون راه تصدرات بعدا. إذن غير باش نقول ما كاينشاي لا نبقاوا نهولو أنفسنا بهذه الأمور.

الآن آشنو هي اللي قايم بها المغرب ها هو le bulletin ديال منظمة الزراعة عن شهر أبريل. في المنطقة كلها الممتدة من المحيط إلى العربية السعودية. وعولجت إلى يومنا إلى آخر أبريل مليون و800 ألف هكتار. المغرب عالج منها مليون هكتار وحده. أما المنظمة تطلب 17 مليون دولار. إضافة لـ17 مليون اللي كانت استعملتها في المنطقة. المغرب وحده استعمل 17 مليون دولار بخير. بدون الإعانات الدولية. المشكل ماشي هو في الأرقام. و إلى كان محتاجين للاعتمادات غادي ناخذوها مين ما كان. لأن لما تكون آفات مثل هاذي لا يمكن أن نتذرع بمشاريع. المشكل وهو الجراد ماشي مسألة غادي تدير لو حاجز.لأن تيخصو ترصدو، تشوفو وقتاش دخل، فاين طاير، ما يمكنش تعالجو، فين نزل، فوق آش منطقة اللي تيولد. فوق آش غادي يخرجو دوك اليرقات..

هادي كلها أمور لنا فيها تجربة وأشيد أمامكم بالمجهودات التوثيقية الوطنية والمراكز الجهوية. وأقول لا يمكن أحد أن يقول هناك سيطرة تامة في مثل هذه الآفات ولكن ليومنا هذا فالمناطق التي فيها إنتاج فلاحي ونباتي وكذلك الرعي فهي لحد الآن، الحمد لله في مأمن وليس هناك ما يخوف، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. السيد المستشار تعقيب.

المستشار السيد فوزي بنعلال:

شكرا السيد الوزير على هذا الاطمئنان وهذا فعلا هو اللي كنبحثو عليه. وعبركم وعبر هاد المؤسسة التشريعية نطمئنو الرأي العام. أنا يخالجني بعض التساؤل السيد الوزير، هو هل هناك يعني منظمات أجنبية ساعدت في محاربة هذا الاجتياح عن طريق الأمم المتحدة أو عن طريق منظمات أخرى؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير تفضلوا.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد المستشار المحترم. فعلا فيما سلف ما ذكرتش لما قلت المغرب جند 17 مليون دولار أي 170 مليون درهم. أما بالفعل إضافة هناك معونات إما دفعات سلفات أو عهود، يعني تعاهدت بها الدول في حدود 4.5 مليون دولار إلى يومنا هذا. أي 45 مليون درهم. وللإشارة المغرب كذلك يساعد في بلاد أخرى. وحيث أن له تدخل في الشقيقة الموريتانية. أولا في نطاق التضامن الجهوي. وثانيا: كذلك لمحاولة حصر الجراد في منبعه وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. أجارنا الله من هذه الآفة.

إذن انتهينا من الأسئلة الآنية لقطاع الفلاحة والتنمية القروية. نشكر السيد الوزير مؤقتا. ولنا معه عودة. ننتقل إلى وزارة التربية الوطنية والشباب السؤال الأول: نقل المصالح المركزية للمستشارين المحترمين السادة: أحمد المنتصر، محمد الجوهري، عبد القادر نور الزين، حميد المودن، أولعيد الردار، محمد دواحي، محمد عذال ولحسن أمزوغ. الكلمة للسيد منتصر لعرض السؤال.

المستشار السيد أحمد منتصر:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تعرف الإدارة المركزية لوزارتكم، تحركات دائمة. تنتقل فيها المصالح والمديريات من هذه البناية إلى تلك. ومن هذا الحي لذلك بالعاصمة. وذلك رغم ما يرافقه من تعطيل في نشاط هذه المصالح ومهامها ومن ضياع عدد من الملفات والوثائق التي لا يمكن تعويضها، هذا ناهيك عن الصعوبات التي تخلق للأعوان والموظفين والإداريين العاملين بهذه المصالح، مما ينعكس سلبا على مردوديتهم واستقرارهم الأسري والعائلي وذلك كما هو الشأن بالنسبة للعاملين بمديرية الموارد البشرية التي نقلت مؤخرا إلى مدينة العرفان رغم كون البناية غير ملائمة لهذه المديرية.

وبناء عليه نسألكم سيادة الوزير ما الغاية من وراء إجراءات النقل هذه. متى سيتم جمع جميع مرافق الوزارة، لتسهيل مأمورية أعوانها وزوارها من رجال التعليم والإداريين الذين يتيهون بين تشتت هذه المصالح؟ شكرا السيد الوزير. السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد وزير التربية الوطنية والشباب للإجابة.

السيد لحبيب المالكي، وزير التربية الوطنية والشباب:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارين. لابد أن أذكر كجواب لسؤال السيد النائب، السيد المستشار عفوا، بأن ما سمي بعدم الاستقرار يدخل في إطار هيكلة جديدة لوزراة التربية الوطنية والشباب. وهذه الهيكلة الجديدة تراعى أولا: اللامركزية واللاتركيز. هذا المبدأ الذي نعتبره جميعا أساسيا. وكذلك تراعى العقلنة والتحديث، والهدف من كل ذلك، كما جاء في سؤال السيد المستشار، الرفع من الأداء الإداري وخدمة العاملين بهذا القطاع عن قرب. كيف تمت ترجمة هذه المبادئ بكيفية ملموسة؟

أولا: خلافا لما جاء به السيد المستشار، الوزارة في الأشهر القليلة الأخيرة، قامت بعملية جد مهمة رغم صعوبتها. حيث قامت بتجميع المرافق الإدارية للوزارة التي كانت مشتتة على أزيد من 12 نقطة جغرافية بمدينة الرباط. هل هذا التشتت، هل هذه البلقنة تساعد على الرفع من الأداء في المجال الإداري؟ وهكذا وضعنا خريطة إدارية جديدة تعتمد اللامركزية واللاتركيز تعتمد العقلنة وتعتمد التحديث، حيث الآن تم إرساء 4 أقطاب إدارية وهذا المسلسل أدى بالوزارة للتخلي عن بعض البنايات المؤجرة. حيث وفرنا أزيد من مليوني درهم لميزانية الدولة.

ثانيا: السيد المستشار حتى تصبح هذه الهيكلة فاعلة، وضعنا مخططا خاصا بالتقويم والتتبع لأول مرة، وأقولها بكل تواضع، لأول مرة في تاريخ الوزارة وذلك من خلال استعمال دليل حول التنظيم الوظيفي للوزارة كان هناك تضارب ما بين المصالح، ما بين المديريات، ما بين الأقسام.. وضعنا كذلك دفاتر خاصة بالمساطر وهذه الدفاتر تتوخى التخفيف وتتوخى كذلك التبسيط.

ثالثا: الشيء الذي نعتبره أساسيا السيد المستشار، أطلب منكم تسجيل ذلك، أين توجد ذاكرة الوزارة؟ ذاكرة وزارة التربية الوطنية مشتتة وقمنا بعملية صعبة كذلك، وقمنا بتجميع الأرشيف الخاص بالوزارة منذ إنشائها في منتصف الخمسينات وذلك في بناية واحدة عوض 5 بنايات...

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت آ السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والشباب:

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

تعقيب آ السيد المستشار تفضل.

المستشار السيد أحمد منتصر:

شكرا السيد الوزير على هذه الإيضاحات. السيد الوزير أسباب النزول التي دفعتنا إلى طرح هذا السؤال هي كالآتي. كان من حظنا أن زرنا هذه المديرية لسبب يهمنا شخصيا وهذا شيء عادي. أقول شخصيا لأنها

مسألة عابرة. الشيء الذي جعلنا نطرح هذا السؤال أننا تهنا بين عدد من مرافق ديال الوزارة من هنا إلى هناك.. وكل يحولنا على الآخر فإذا بنا ونحن في مديرية الموارد البشرية نجد طوابير من رجال التعليم الذين يتوافدون للأسئلة والبحث عن مشاكلهم يتذمرون ويستاؤون.. إضافة إلى عدد من موظفي هذه المديرية الذين وجدناهم تائهين بين بنايات هذه المديرية الجديدة وكان ذلك إبان الارتحال، بحيث كانت المديرية وسط المدينة وحولت إلى مدينة العرفان. وكانت طريقة نقل الأثاث بطيئة ومتعثرة. وكان هناك عدد من الملفات التي سألنا عليها ولم نجدها وأيضا الموظفون العاملون بهذه المديرية جلهم يسكنون بمدينة سلا الجديدة. ويشتكون من وسائل النقل ومن البعد عن السكن..

هذه هي الأسباب التي جعلتنا نتساءل، وقد اتضحت لنا الصورة الآن بأن الوزارة قامت بعمل مشكورة عليه. وهو جمع المرافق الإدارية كلها في بناية واحدة، الشيء الذي سيرتاح له الجميع وسيؤدي إلى النتائج المحمودة التي نتوخاها جميعا. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. أمر إلى السؤال الآني الموالي حول استراتيجية الوزارة في تفعيل سياسة القرب للمستشارين المحترمين السادة: الحاج المعطي بنقدور. خيري بلخير، محمد طلحة. الكلمة للسيد المستشار خيري بلخير.

المستشار السيد خيري بلخير:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس، السيد الوزير، السيدات والسادة المستشارين.

السيد الوزير لقد وضعت الحكومة في استراتيجيتها التنموية والسياسة، سياسة القرب في القطاعات الاجتماعية لتسريع وثيرة النمو ولإضفاء الشمولية على الأهداف والبرامج. وفي هذا الصدد يعتبر قطاع التعليم قطاعا اجتماعيا حيويا. ومن أولى أولويات استراتيجيات التنمية لتطوير المجتمع وبالتالي تطوير وتكوين الآليات البشرية المساهمة والفاعلة في التنمية.

لذا نتساءل عن سياسة الوزارة وما هي الإمكانيات التي وضعتها الوزارة لتفعيل دور الأكاديميات والمندوبيات وكيفية العمل بينهما؟ وكذا عن الدور الذي يمكن أن تبلوره سياسة القرب في الإجراءات الخاصة بالحركة الانتقالية؟ وعن الاستراتيجية الجديدة للوزرة في تفعيل دور جمعيات الآباء وتطوير مساهمتها بجانب الأسرة الإدارية والتربوية لتفعيل ميثاق التعليم؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والشباب:

شكرا السيد الرئيس، السيد المستشار،

أنا معكم في جوهر ما طرحتموه. سياسة القرب بالنسبة لوزارة التربية الوطنية والشباب اختيار استراتيجي وكذلك رهان أساسي لأن ذلك مرتبط بإنجاح هذا الورش الكبير المتعلق بإصلاح المنظومة التربوية والتعليمية لبلادنا. وبطبيعة الحال في هذا السياق وضعنا مخططا تطبيقيا لسياسة القرب يمتد على مراحل. الآن نحن بصدد توفير كل الشروط لإنجاح المرحلة الأولى وهذه المرحلة مرتبطة بنقل مجموعة من الاختصاصات إلى الأكاديميات والنيابات ابتداء من الموسم الدراسي الحالي وخاصة الاختصاصات التي لا تحتاج إلى تأشيرة المراقبة المالية. على سبيل المثال: التعويضات العائلية، الاقتطاع من رواتب المتغيبين بصفة غير مشروعة، الترخيص بالتغيب لأسباب متعددة، بعض الرخص لأسباب صحية، رخص الحج وكذلك الولادة..

ومن الناحية العملية أخبركم السيد المستشار بأننا اتخذنا مجموعة من التدابير تتعلق بوضع مساطر جديدة ولتكوين الأطر الذين سيسهرون على تطبيق هذا المسلسل على مستوى الأكاديميات وعلى مستوى النيابات.

فيما يخص الحركة الانتقالية، السيد المستشار، أنا معكم نعتبرها أداة من أدوات سياسة القرب لذلك بكيفية منتظمة وبتنسيق مع شركائنا الاجتماعيين نقوم بتحسين وتطوير المقاييس لضمان الحد الأدنى للاستقرار التربوي والمادي والنفسي. شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. تعقيب السيد الرئيس؟ تفضل السيد الحاج المعطي. تفضل.

المستشار السيد الحاج المعطي بنقدور:

شكرا السيد الرئيس. اشكر السيد الوزير عن تفهمه لمضمون السؤال الذي تقدمنا به والمراد منه هو سياسة القرب حيث أنه هناك إشكاليات تطرح في هذا الميدان التعليمي ونسعى دائما ونظرا لضخامة الجيش العرمرم من رجال التعليم والمشاكل العدة، فسعينا هو أن تفعل هذه السياسة سياسة القرب. ونتمنى أن تعالج كما قال السيد الوزير على مستوى الجهات لكي تكون أقرب.

وآمل أن تضع الوزارة في برنامجها هذا، هذا الهدف الجهوي حتى تعالج القضايا على مستوى الجهة ومن ثم مستوى الأقاليم، وتكون بذلك سياسة القرب طبقت على أحسن ما يرام. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. السؤال الأخير الآني موجه للسيد وزير التربية الوطنية والشباب حول الامتحانات التجريبية لأقسام الباكالوريا، للمستشارين المحترمين السادة: رحو الهيلع، رحال الزكراوي، العربي خربوش، عبد الرحمان أوشن، محمد زعيم، حسن واهروش. الكلمة لأحد السادة المستشارين لعرض السؤال. تفضل السي رحال الزكراوي.

المستشار السيد رحال الزكراوي:

شكرا السيد الرئيس، السيد الوزير، ابتدأت اليوم على الصعيد الوطني مجموع التراب الوطني ولمدة 3 أيام الامتحانات التجريبية للباكالوريا. وهذه نعتبرها في فريقنا حاجة محمودة وجميلة جدا بالنسبة للتعليم ديالنا والتلاميذ وأكثر من هذا كنبغيو نهنيو السيد الوزير على هاد القرار اللي اتخذ واللي اعتبره قرار شجاع. يرجع إلى هاد السنة الحميدة اللي كانت من قبل واللي مع الأسف كنا تخلينا عليها لعدة سنوات. لأنها كتمكن السلك ديال التعليم ديالنا ديال التربية والتكوين والتلاميذ كذلك باش يتوجدوا ويستعدوا في ظروف جيدة لامتحانات الباكالوريا.

وكنطلبو كذلك باش هاد السنة الحميدة تستمر. ما تنقطعش وباش تتعمم وتبقى في السنوات المقبلة ويمكن التثبيت ديالها. ولكن اللي كنلاحظوا وكانطلبوا باش يكون التثبيت في ظروف أخرى غير الظروف اللي جرت فيها هاد السنة لأنه الملاحظ أن هاد السنة بالطبع هاد التجربة وهاد القضية ديال الامتحانات التجريبية كان فيها أولا شيء من الارتجال لأن المؤسسات التعليمية والأساتذة والتلاميذ ما تعلموا، بالأخص في غالب التراب الوطني إلا أسبوع قبل الامتحان..

بالطبع كانت الدورية ديال 33 اللي جات أول السنة كانتشارت ليها، ولكن شارت ليها بصفة اختيارية. ولكن ما تحدد التاريخ وما تعلموا الأساتذة بالتاريخ النهائي إلا أسبوع من قبل أو 10 أيام من قبل حسب المؤسسات. هذا اللي خلق شيء من البلبلة. حيث أن أسبوع ما سمحش لا للأساتذة ولا التلاميذ باش يوجدوا نفوسهم في ظروف حسنة جدا. بل كذلك أثر على المقررات لأن بعض المدارس ما كملاتش المقرر ديالها. وأثر كذلك حتى السير ديال الجذع المشترك ديال السنة الأولى ديال الثانوي اللي كذلك هي أسبوع كتبطل من العمل ديالها. وهذا بالطبع.. بل حتى لاحظنا في بعض المدارس وبعض أحيانا حتى المسائل المادية لمرور هاد التجربة هادي ما توفرتش. وهاذي بالطبع معلومات عندنا اليوم في بعض المناطق.

ثم الملاحظة الثانية هي قضية الإعلام والتحسيس التلاميذ بهاد القضية، لأن مهمة ومهمة جدا. فهاذ التحسيس التلاميذ بالطبع ما كانوش عارفين ما كانوش عالمين أشنو هي المغزى من هاذ التجربة وأشنو هي الأهداف منها، الشيء اللي جعلهم بالطبع، أفكار كثيرة تتردد.. بل يمكن لنا نقولو حتى بعض الناس اللي كيصطادوا في الماء العكر استغلوا هاد البلبلة وهاد الارتجالية باش يمكن لهم يخلقوا بعض الأفكار اللي... تيقولوا للتلاميذ هاد التجربة إما غادي تكون تجربة غاتحسب في الامتحان أو أنها غاتكون تقارير إلى غير ذلك. الشيء اللي قلق بعض الناس وجعل الكثير من التلاميذ في هاذ اليوم ما توجهوش إلى أماكن الامتحان باش يمروا هاذ الامتحان.

كنطلبوا منكم باش واش هاد التجربة وهاد البلبلة ديال هاد الأسبوع غادي ناخذو منها العبر باش يمكن لنا وآشنو هي الإجراءات اللي يمكن تؤخذ لتلافيها في السنوات المقبلة والاستمرار في هذه التجربة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير للإجابة مشكورين.

السيد وزير التربية الوطنية والشباب:

شكرا السيد الرئيس. أود أن أشكر السيد المستشار والسيدات والشادة المستشارين بصفة عامة على مواكبتهم للمستجدات التي تميز الساحة التربوية في بلادنا وبطبيعة، الحال على اهتمامهم. كما جاء في سؤال السيد المستشار. هاد القرار ليس بالقرار المفاجئ حيث كانت هناك مذكرة صدرت بتاريخ 27 أكتوبر من السنة الماضية. وهذه المذكرة تحث جميع المهتمين والإداريين والتربويين، مفتشين هيأة التدريس.. إلى غير ذلك على تنظيم امتحانين تجريبيين لجميع الشعب: أول امتحان تجريبي يجتازه تلاميذة السنة الأولى من سلك الباكالوريا في اختبارات الامتحان الجهوي الموحد. والامتحان الثاني امتحان تجريبي يجتازه التلاميذ السنة الثانية من سلك الباكالوريا في اختبارات الامتحان الوطني الموحد.

ما قمنا به في الأسابيع الأخيرة تذكير، تذكير فقط للسادة مديري الأكاديميات وهذا التذكير وضع الإطار من جديد وكذلك الحيثيات التنظيمية والإدارية والتربوية من أجل توفير الحد الأدنى حتى يمر هاد الامتحان التجريبي، أقول التجريبي أو الامتحان الأبيض كما هو مصطلح عليه في ظروف مقبولة. لماذا؟

السبب، السيدات والسادة المستشارين، بسيط جدا، أننا قمنا بعملية تقويمية للتجربة الأولى في امتحان الباكالوريا في صيغتها الجديدة، ومن بين الاستنتاجات ضرورة ترويض - إذا صح التعبير - التلميذ أي جعل التلميذ في أوضاع تنظيمية نفسية تربوية مماثلة لاجتياز امتحان الباكالوريا العادي. وأنتم تعلمون، كأمهات وكآباء تلاميذ، مدى أهمية وضع التلميذ في هذه الظروف بحيث جميع الأنظمة التربوية تعرف امتحانات تكتسي طابعا تجريبيا. وهذا ما يساعد على تقويم نقط الخلل وهذا ما يساعد التلميذ على التعرف على مؤهلاته وكذلك التدرب على المدد الزمنية وتتيح كذلك للأستاذ التعرف على عدد لا بأس به من الثغرات في تكوين التلاميذ ليستعدوا للامتحان الحقيقي حيث إن هاذ الامتحان التجريبي ونقط هذا الامتحان لا تحسب. لا تحسب إطلاقا.

لذلك بهذه المناسبة أيتوجه بتحية تقدير وشكر لهيأة التدريس التي تقوم بواجبها. وكذلك أغتنم هذه الفرصة لأتمنى لبناتنا وأبنائنا كامل التوفيق في هاد الامتحان التجريبي. والمعلومات التي نتوفر عليها داخل وزارة الوطنية والشباب أن هذا الامتحان انطلق اليوم في ظروف عادية مع بعض التعثرات في بعض النقط. لكن جد جد جد محدودة. شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. نتمنى لكم التوفيق. حضرات السادة ننتقل إلى السؤال الآني الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والشؤون العامة وتأهيل الاقتصاد. بعد موافقة السادة الوزراء المعنيين والذين كانوا قبله، وبعد إذنكم إذا سمحتم أعطي الكلمة. هاد السؤال تقدم به السادة: الحاج المعطي بنقدور، الحبيب لعلج، لحسن بيجديكن، خيري بلخير، إبراهيم الحب، الكلمة لأحد السادة خيري بلخير. تفضل.

المستشار السيد لحبيب لعلج:

شكرا السيد الرئيس. لقد حددت الحكومة في برنامجها الهدف الأولي والاستراتيجي هو الاستثمار وتشجيع الاستثمار. ومن أجل ذلك اتخذت عدة تدابير من جملتها الشباك الوحيد. ولكن هاد التدابير في الحقيقة ما اعطاتش نتائج كبيرة علاش؟ لأنه وثيرة الأستثمار لازالت في حركيتها السابقة، بحيث البطالة مازالت متفشية والشباب لازال يبحث عن الشغل والشركات لازالت تتخبط في متاعبها، والمستثمرون مازالوا يتعبون. والإدارة لا تواكب هذا البرنامج.

سؤالنا السيد الوزير لأنه كتقولوا أن الاستثمار في تحسن في المغرب. وكتقولوا بأن هناك أوراش عمل. منها صناديق احتياط. وصندوق تمويل المستثمرين.. هادشي كلو في الساحة ما بارزش لأنه البطالة موجودة ولأنه كما قلنا الشركات والمستثمرين خاصة. لأنه حنا اللي كيهمنا من المستثمرين هوما المغاربة هوما الأولى. لأنه إلى غاتجيبوا لنا شي استثمار كمرجع خارجي فهو لا يعكس المحيط الاجتماعي للمحيط المغربي. لأنه اللي كيهمنا بالأول وبالأساس هو أن المغاربة يستثمروا. أما إلى كانت عندكم شي مراجع ديال شي شركة أو جوج أو 3 أو 4 من الخارج فهي ما كتشملش المغاربة كلهم. واللي كنطلبو أنه تعطيونا واحد.. الاستثمار.. في المغرب.. آشنو كيعاني؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة للسيد الوزير.

السيد عبد الرزاق المصدق، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والشؤون العامة وتأهيل الاقتصاد:

شكرا السيد الرئيس. أولا أشكر السيدات والسادة المستشارين على تفهمهم. فعلا الكلام يمكن يطول بنا عن خبايا الاستثمار. آشنو تدار؟ آشنو ما تدارشاي؟ ما غاديش نذكر بجميع التشجيعات اللي أعطتها الدولة. وما غاديش نقول بأن كلشي وصل للكمال. مازال خاصنا نستغلو مازال خاصنا نحسنو بعض الأشياء وهذا لا يمنع - في اعتقادي - أن هناك أرقام تبشر بالخير وتدعو للتفاؤل.. وغادي نحاول نسردها عليكم. للتذكير بكل صراحة هو أولا منذ جاء ميثاق الاستثمار 96 اللي ألغى ملفات الاستثمار واللي هي المرجع الأساسي ديال إحصائيات الاستثمار ما بقاتش عندنا شي إحصائيات اللي يمكن لنا نعطيوها كإحصائيات ديال الاستثمار. الإحصاء الوحيد ديال الاستثمار هو نسبة الاستثمار بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي ديال 23.2٪ تتجي من الحسابات العمومية. وهذا رقم معروف وجاء زايد

بحوالي 13٪ خصوصا بالنسبة للآليات ديال 2003 وهذا رقم محدد. الأرقام الأخرى هي فقط مؤشرات على أن وثيرة الاستثمار وفي شكل إيجابي.

أولا: بخصوص المعطيات اللي كتعطينا المراكز الجهوية للاستثمار. كاين عدد الشهادات السلبية التي صودق عليها سنة 2003 . 13465 شهادة سلبية. عدد المقاولات التي أنشئت 8862 مقاولة، وهادي أرقام راه موجودة ماشي خيالية. طبعا يمكن ما غاديش تغطي البطالة اللي كاينة كلها. ولكن على كل راها تعطي الأشياء اللي غتنقص من هاد البطالة.

بالنسبة للجنة الوطنية للاستثمار. كما تعلمون، هناك لجنة وطنية للاستثمار يترأسها السيد الوزير الأول. كاين سبق لي أمامكم أعطيت الأرقام ديالها ولكن ما كاين باس نعاود التذكير بها..

هاد لسنة 2003. كان الاستثمار في حدود 12 مليار درهم. في نفس مستوى سنة 2002، ولكن في سنة 2003 عندنا 53 مشروع اللي كانوا دازوا في هاد اللجنة بزيادة 40٪ بالنسبة لسنة 2002.

- إحداث مناصب الشغل 14569 منصب شغل بزيادة 60٪ بالنسبة لسنة 2002.

- توزيع دار حول قطاعات النسيج والجلد 34٪.

- السياحة 26٪.

- الصناعة الغذائية والتوزيع 20٪.

- الصناعات الكهربائية 19٪.

والباقي لصناعات وقطاعات مختلفة.

وبخصوص المساهمين. ولو أن عندي رأي في هادشي ديال الاستثمار. واش هو جاء من رأسمال أجنبي أو وطني. هو الاستثمار عندما يكون في البلاد يخلق ثروة وطنية داخل البلاد ويخلق قيمة إضافية داخل البلاد. ويستفيد منها العمال داخل الوطن ونربح منها عملة صعبة.. ما خاصشي نبقاو في هاد الاتجاه واش هذا رأسمال أجنبي ولا رأسمال وطني؟؟ كما نقول الاستثمار لا وطن له وما عندوش الوطنية ديالو والجنسية ديالو. ولكن..

على كل حال في 2003 المشاريع اللي كانت الرأسمال المغربي 23٪ ورأسمال المشترك بين المغاربة وأجانب 24٪ بمعنى أن المغاربة موجودين في حوالي ثلاث أرباع من هاذ المشاريع اللي كانت. طبعا كاينة فرنسا، كاينة الإمارات العربية وما إلى ذلك.. إذن نكتفي بهذا القدر، وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

المستشار السيد الحبيب لعلج:

شكرا السيد الوزير نعلم أنه رأس المال لا وطن ولا حدود له، ولكن نحن مين كنقولو رأس المال الأجنبي، لأنه كنعرفو بأنه يستفيد من ضوابط اللي ما كيستفيدش منها المستثمر المغربي. لأنه الرأسمال الأجنبي عندو واحد التسهيلات ما كيستفيدش منها المغربي.

ثانيا الاستثمار الخارجي اللي كنقولو حنايا كيدير شي مشاريع خاصة ومهمة به. في حين أن الشركات المتوسطة والصغيرة هي اللي كيديرها المواطن المغربي. هي اللي غتخلق لنا فرص الشغل. ما كاينينش بزاف. وهنا غانعطيكم المؤشرات اللي هي عندنا. المؤشرات اللي عندنا هو مثلا على سبيل المثال. صاحب الجلالة مين زار مدينة وجدة والجهة الشرقية وشافها بأنه التخلف اللي فيها.. أعطي 30 مليار للمركز الجهوي للاستثمار. أمر الحكومة تعطي 30 مليار للمجلس الجهوي للاستثمار لتنشيط المقاولات الصغرى والمتوسطة باش يدعموهوم. لحد الآن كنا منتظرين بأنه كتكون عندنا فالميزانية ديال الاستثناء ديال السنة الصارمة ما كاينش. الميزانية ديال هاد العام ما كاينش والميزانية المقبلة ما كاينش. ولهذا فأين هي هاد تشجيع الاستثمار. ما كنشوفوهش لأنه المؤشرات اللي عندنا البطالة متفشية. التهريب كاين. والناس ماكتشتثمرش في . احنا خاصنا نكونوا صادقين في العمل ديالنا. لأنه راه الاستثمار ماكيتحركش. وراه إلى ما تحركش الاستثمار ماعندناش مخرج للبطالة...

..لحد الآن هاد القروض ما تمتش. فلهذا احنا فين واصلين؟ زعما هادشي كلو واقع واحنا كنقولو بأن الاستثمار راه مزيان؟ اسمح لي كنتمناو أنه نتعاملو بصدق واقع، آشنو واقع في المجتمع وفي الاقتصاد الوطني؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار خديتي الكلمة بلا ما نعطيها ليك.

السيد الوزير عندكم تعقيب؟

انتقل إلى قطاع الصحة في إطار سؤال آني حول إحداث طب الطوارئ للمستشارين المحترمين السادة محمد الخضوري. زبيدة بوعياد، مولاي لحسن الطالب، محمد العلمي، عبد السلام خيرات، الكلمة للسيدة زبيدة بوعياد. تفضلي أستاذة.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياد:

بسم الله الرحمن الرحيم. شكرا السيد الرئيس. السادة الوزراء، السادة المستشارين، سؤال الفريق الاشتراكي موجه إلى السيد وزير الصحة فيما يخص طب الطوارئ. نعرف لقد عاشت بلادنا عدة طوارئ وكوارث منها الطبيعة ومنها غير الطبيعية وآخرها زلزال الحسيمة. ولقد لاحظنا عبر تقييم ما وقع أنه لا يوجد في بلادنا برنامج مخطط للتدخل السريع. نعرف أن وزارة الصحة وطب الكوارث تعتبر تقريبا تدخل 20٪ فيما يخص الكوارث وهناك القطاعات الأخرى اللي عندها مسؤولية كذلك في التدخل.

فسؤالنا كالتالي السيد الوزير: هل ثم التفكير حاليا في إطار الحكومة وبمساهمة وزارة الصحة كمنسق لطب الكوارث فيما يخص تقنين مخططات طب الكوارث ومخططات للتدخل السريع؟ طبعا محليا وجهويا ووطنيا، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة. الكلمة للسيد وزير الصحة.

السيد محمد الشيخ بيد الله، وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس أود في البداية أن أقدم الشكر للسادة المستشارين وللزميلة الأستاذة زبيدة بوعياد على طرحهم لهذا السؤال المهم ونظرا لضخامة السؤال فسأمر بسرعة على بعض رؤوس الأقلام.

أولا: طب الكوارث هو امتداد طبيعي لطب المستعجلات. أي الإسعافات والإنقاذ، وهو وجود منظومة متكاملة قادرة على الاستجابة للحالات الاستعجالية كيفما كان نوعها أينما وقعت وكيفما كان أصل وقوعها. في بلادنا وقد كان في الخطاب المولوي السامي في 25 مارس في الحسيمة أن بلادنا غير مؤهلة لتدبير الكوارث فيما يتعلق بطب المستعجلات فطبعا هناك تراسبات كبيرة في بلادنا، يمكن أن تكون مهمة منها وجود 97 مكان للاستعجال في 140 مستشفى. طب الاستعجال يدرس في الجامعات في الرباط والدار البيضاء. حظيرة السيارات تحتوي على 700 سيارة تقريبا. الآلات البيوطبية والأدوية موجودة ومعروفة..

ولكن تدبير شؤون طب الكوارث هو الذي تعثر في بلادنا وغير موجود نهائيا لأن الأمر هنا يتعلق بالماء الصالح للشرب، بالمأكل، بالمسكن، بإيواء المنكوبين، بتطبيبهم بتداويهم، بنقلهم، بمحاربة الأوبئة، بحرب ضروس مع الفئران والجراثيم والفيروسات..

وهذا طبعا عمل أفقي يتعلق بعدة قطاعات والتنسيق فيه هو حبل الوريد، العمود الفقري. وطبعا في هذا المجال هناك خصاص كبير، فيما يتعلق أولا بالمنظومة القانونية غير موجودة وفيما يتعلق برؤية شمولية تتعلق بالتنسيق بين الوزارات التي يجب أن تتدخل وبين السلط المدنية والعسكرية التي يجب أن تتدخل فيما يتعلق بالكوارث. وهذا طبعا لازال التفكير فيه جاريا.

نتمنى طبعا أن نتمكن أن نساعد أنفسنا ربما في يوم دراسي مستقبلي للتفكير في هذا الميدان فيما يتعلق بالطب الاستعجالي، بطب الكوارث. أما الطب الاستعجالي فالأمور لا بأس بها أريد فقط أن أقول أن تقويم ما مر، وخصوصا ما مر بالحسيمة كان جيدا لأن المنظمة العالمية للصحة أثبتت بوضوح أن الأمور قد تم تدبيرها بدقة متناهية، طبعا فيما يتعلق بتدبير هذه الكارثة التي حلت ببلادنا في الأشهر الماضية. شكرا لكم على انتباهكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير رئيس الفريق في إطار تعقيب.

المستشار السيد محمد الخضوري:

شكرا السيد الرئيس. شكرا السيد الوزير، على هاد الجواب ديالو اللي كان مدقق ونتأكدوا السيد الوزير أن المهم من السؤال ديالنا اللي طرحناه هو الشطر الثاني ديال الجواب ديالكم بطبيعة الحال ماشي الاستعجالي، علاحقاش حنا عارفين أنه المصالح الصحية قامت وتقوم بمهمتها في إطار الاستعجالات، إلا أنه هناك طب الكوارث هو النقطة الفارغة والمفرغة اللي كانت في بلادنا. حنا تانعرفو، السيد الوزير، أنه هاد الشطر هو ماشي مهمة وزارة الصحة وحدها، أكثر ما هي مهمة واحد العدد الوزارات، مثال على ذلك وزارة التربية الوطنية في إدخال بعض الدروس ديال Secourismes في الدروس وتصبح obligatoire كذلك جميع المؤسسات التربوية، في البناء، في الفلاحة، في التجهيز إلى آخره. هادشي احنا واعيين به.

كذلك حنا واعيين أن هناك فراغ تشريعي في هذا الإطار هذا. إلا أن إلى رجعنا للتاريخ، وهنا تانذكرو المجلس وتتذكروا من خلاله المواطن بهذه القضية أنه تتحل الكارثة وكلشي تاينعس حتى تتجي كارثة أخرى..

لهذا هاد النقطة بالضبط خاصنا لازم نتجندو. ونتجندو كوزارة، كتشريع، كتنفيذ للخروج بواحد

البرنامج في حالة كوارث باش كلشي يعرف راسو آش تيعمل، حتى المواطن، حتى تلقيح المواطن من ناحية le secourisme في الأحياء. يعرف آشكون هو اللي تينقذنا تكون عندو واحد la carte spéciale ملي تيخرج تيمشي نيشان للعمل إلى آخر.

لهذا السيد الوزير اليوم الدراسي راه ما كافيش، علاحقاش عيينا بالأيام الدراسية. خصنا نخرجو ببرنامج avec des simulations. نعملوهوم على صعيد الأقاليم إلى آخره على أساس أنه في حالة الكوارث كلشي يعرف راسو آشنو باغي، لا على الصعيد المحلي ولا الجهوي ولا الإقليمي ولا الوطني. هذا هو السيد الوزير المعنى من هاذ التدخل ديالنا بالضبط في هذا الوقت هذا. حقاش هادشي منذ الاستقلال واحنا طايحين في نفس الوثيرة أنه الشعب المغربي تيتحرك حقيقة عند الكوارث. ولكن غالبا شي برنامج اللي تايكون عندو واحد الجانب وقائي وتيكون كلشي مؤهل لو، لا ماديا ولا معنويا. هادشي ماكاينش وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. نمر الآن إلى آخر قطاع في إطار الأسئلة الآنية. السؤال موجه للسيد وزير الصيد البحري حول نتائج الاستراتيجية الجديدة للوزارة في إطار النهوض بقطاع الصيد البحري، للمستشارين المحترمين السيدين: المعطي بنقدور، لحبيب لعلج الكلمة للسيد رئيس الفريق. آ السيد الوزير بعد سماعكم السؤال.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

شكرا السيد الرئيس. السادة الوزراء، الأخوات والإخوان المستشارين المحترمين، يعتبر قطاع الصيد البحري أحد القطاعات الإنتاجية الواعدة التي تشغل يدا عاملة مهمة، وتساهم بشكل فعال في تنمية الاقتصاد الوطني. واستشعارا من الحكومة بأهمية هذا القطاع ارتأت إدراجه ضمن توجهاتها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث اعتمدت استراتيجية جديدة، أكدت أنها ستساهم في تحقيق مجموعة من الأهداف، سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو حتى بالنسبة للسياسة الخارجية للقطاع، وقد سبق وأشرتم السيد الوزير المحترم في مناسبات عديدة إلى إعطائكم الأولوية في سياستكم الجديدة إلى الإنعاش الاجتماعي وإلى تأهيل مسالك هذا القطاع فضلا عن حماية الثروة السمكية للبلاد.

لذا نسائلكم السيد الوزير في إطار التنوير للمجلس والرأي العام عن الأشواط التي قطعتموها فيما يتعلق بهذه الاستراتيجية وعن تنوع المجهودات التي تقومون بها لتطوير هذا القطاع ومعالجة مشاكله؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. الكلمة للسيد الوزير لشرح الاستراتيجية الجديدة للوزارة.

السيد محمد الطيب غافس، وزير الصيد البحري:

بسم الله الرحمن الرحيم. عليه توكلت وبه استعين

السيد الرئيس، السادة المستشارون المحترمون،

السادة المستشارين المحترمين الذين يطرحون هذا السؤال، اللي غادي يعطينا فرصة باش نلقيو الأضواء على الخطوط العريضة على استراتيجية وزارة الصيد البحري في السنوات المقبلة.

ما معنى استراتيجية؟ استراتيجية الصيد البحري معناه جعل هذا القطاع قطاع حيويا، قطاعا يمكنه أن يلعب دورا مهما في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا. وأنا أومن كل الإيمان بأن في إمكان هذا القطاع أن يلعب هذا الدور الطلائعي. ولكن يجب قبل ذلك عصرنته وتحديثه وأقلمته. وهذا ما حاولت وزارة الصيد البحري أن تضعه في استراتيجية جديدة. ما هي يا ترى الخطوط العريضة لهذه الاستراتيجية؟

الهدف الأول والأساسي يتعلق بالمحافظة على المخزون السمكي. قلت في شتى المناسبات بأن هذا المخزون في ملك الأمة المغربية، سواء تعلق الأمر بالجيل الحاضر أو الأجيال المقبلة. والمحافظة على هذا المخزون يعتبر بالنسبة لي شيء مقدس. كيف يمكننا أن نحافظ على هذا المخزون؟

أولا: وضع صيد عقلاني ومسؤول. ما معنى ذلك؟ معناه عدم الصيد في أوقات الراحة البيولوجية عدم الصيد في المناطق المحترمة. عدم اصطياد الأسماك التي لم تصل إلى الحجم التجاري. وهذا الكيفية الأولى.

الكيفية الثانية للمحافظة على المخزون هو تنويعه. أي تطوير ما يسمى بالسمك النباتي أو.. وأود أن أذكر في هذا الصدد بأن على الصعيد الدولي يمثل هذا النوع من السمك أي السمك النباتي 30٪ من الحجم الكامل. و في 2003 .الرواج وصل إلى 70 مليار دولار. أما في

المغرب لا يصل هذا الحجم إلا0.01٪. إذن لابد أن نطور هذا النوع من الاصطياد.

الهدف الثاني هو تثمين المخزون السمكي قبل تسويقه. وأود أن أذكر هنا بأن المخزون الكبير للمغرب هو مادة السردين. ومادة السردين عندما تسوق كمادة خامة تمشي للدول النامية أي الدول التي ليس لها قوة شرائية. وأود أن أذكر كذلك بأن جلالة الملك دشن معهد في أكادير. معهد لتثمين المخزون السمكي. وإذا قمنا بما يجب أن نقوم به. وزارة وقطاع خاص يمكن أن يصل الحجم ديال المخزون السمكي إلى 12 مرات. الآن يمكن قطاع الصيد البحري من الحصول على مليار دولار من الدرهم. في السنوات المقبلة إذا حققنا هدفنا سنصل إلى 5 ملايير دولار إن شاء الله بحول الله.

الهدف الثالث: يتعلق بتطوير السمك على السوق الداخلي. نذكر بواحد الأرقام بسرعة:

- إسبانيا يستهلك كل شخص 67 كيلو سنويا.
- اليابان 100 كيلو.
- المغرب 7 كيلو.

إذن من الأهداف التي سترمي إلى تحقيقها وزارة الصيد البحري هو تطوير استهلاك السمك على السوق الداخلي.

العنصر الرابع يتعلق بالجانب الاجتماعي الذي ذكره السيد المستشار المحترم، وأود أن أذكر هنا بأن للوزارة برنامج كامل ومتكامل في ما يتعلق ببناء القرى للصيادين فيما يتعلق بجميع أنواعه فيما يتعلق بتعميم الضمان الاجتماعي. والطاقة البشرية تكون العنصر الأساسي لإستراتيجية الدولة والاستراتيجية وزارة الصيد البحري.

العنصر الأخير، وسوف لا أدخل في التفاصيل يتعلق في بناء مصنع سفن الصيد.

وأريد أن أذكر هنا بأن للمغرب ما يناهز 2000 باخرة للصيد الساحلي و 400 باخرة في الصيد في أعالي البحار. وعشرات الآلاف من القوارب. وكل هذه الأنواع من البواخر تصنع في الخارج، أكثر من ذلك كلما وقع عطب في باخرة كيفما كان نوعها ليس لنا إمكانيات أن نصلح ذلك. بل يكون ذلك في إسبانيا وفي البرتغال وفي جزر الخالدات.. وهذا يلزم الدولة ما يناهز 30 حتى ل 40 مليار سنويا. وشكرا السيد الرئيس الوقت...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. واضحة الاستراتيجية السيد الحاج المعطي بنقدور. تفضل حقك بالله تفضل أسيدي في إطار تعقيب.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

شكرا السيد الرئيس.

أشكر السيد الوزير المحترم على الإجابة الواضحة، إلا أنه تيبقى واحد الشيء غير واضح فيما يتعلق بتنويعه. قلتم السمك النباتي. وقلتم ان مردوديته بالنسبة للعالم 70 مليار دولار. ولكن بالنسبة للمغرب شيء ضئيل جدا. ما المانع من تطوير هذه المشاتل إن صح التعبير؟ أو المزارع لازدهار هذا النوع حتى يكون المغرب نظرا لشساعة مسافته التي تقدر ب 3500 كيلو متر بحرية، تكون هناك لأنه يعلق عليه أمل. فأصبحت هناك محاور زيادة على السياحة والصيد البحري والفلاحة من الأشياء التي يعلق عليها المغرب الآمال الكثيرة. نريد من السيد الوزير يوضح لينا، ما هي المزارع للنبات السمكي. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير. راه استنفذتوا الوقت وغادي نعطيكوم دقيقة. تفضلوا.

السيد وزير الصيد البحري:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أود أن أذكر هنا أن لأول مرة نظمت وزارة الصيد البحري مناظرة دامت يومين في شهر أكتوبر الماضي. وأثناء هذه المناظرة استدعت معاهد من فرنسا من إسبانيا. المنظمة العالمية والمعهد الوطني للصيد البحري، وألقت الأضواء على العراقيل التي تتعرض لتطوير هذا النوع من السمك وكانت هناك توصيات والوزارة تهيئ الآن مشاريع قانونية ستعرض على مجلسكم هذا وأود أن تصوتوا عليها بالإجماع، حتى يمكننا جميعا أن نطور هذا النوع من السمك لأنه هذا النوع من السمك من شأنه أن يخلق عشرات الآلاف من أوراش الشغل وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. أشكركم حضرات السيدات والسادة المستشارين نعود ما جديد إلى الأسئلة العادية. وتحديدا إلى وزارة الفلاحة والتنمية القروية. هناك سؤالان يتميزان بوحدة الموضوع. يتعلقان بالجراد. أعتقد أننا استمعنا الجواب في هذا الباب. واش باقي أصحاب السؤال؟ يا الله آ سيدي. السؤال الأول في

الجراد حول التدابير والإجراءات التي اتخذتها الوزارة من أجل محاربة الجراد ومعالجة المناطق الخضراء للمستشارين المحترمين السادة الحسين الحداوي. أحمد البنا، وعبد القادر النميلي، إدريس الراضي، محمد الكنفاوي محمد أجبيل. الكلمة لأحد السادة المستشارين لعرض السؤال. السي الحداوي تفضل.

المستشار السيد الحسين الحداوي:

السادة الحضور الكريم.

عرف المغرب تساقطات مطرية مهمة خلال السنة الفلاحية الحالية سنة 2004 واستبشر المواطنون خيرا، بعدما سبب الجفاف من انعكاسات مالية واقتصادية سلبية على الاقتصاد الوطني، خاصة وأن بلاغات وزارة الفلاحة كانت دائما تبشر بموسم فلاحي جيد. ومن جهتها كانت وزارة التجهيز تؤكد بأنها بينت عن النسب المهمة لارتفاع جميع السدود من المخزون المائي..

غير أنه في الآونة الأخيرة مع دخول أسراب الجراد. أجزاء مهمة من التراب الوطني في الجنوب المغربي والجنوب الشرقي. واكتساحه لآلاف الهكتارات أصبح شبحا لإضرار الموسم الفلاحي الحالي. إن لم تتخذ الإجراءات اللازمة لمعالجة ومحاصرة أسراب الجراد.

لكل هذه الأسباب، نسائلكم السيد الوزير عن التدابير والإجراءات التي اتخذتها الوزارة من أجل محاربة الجراد ومعالجة المناطق الخضراء؟

ثانيا ما هي توقعاتكم بالنسبة للموسم الفلاحي الحالي؟ وما هو حجم المحصول المتوقع..؟

ثالثا: ألا تفكرون في مخطط مستقبلي للحد من آثار هذه الآفة؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار لسؤال لموالي حول انتشار الجراد بأقاليم الجنوب، للمستشارين المحترمين السادة: بلحاج الدرمومي، حسن فرلحي، محمد سعيد، لحسن أكوجيكال، بولون أحمد، عمر لخيل، حسن قيشوحي، عبد الرحمان الشرقاوي، حسنى أوتاغليست، سعيد بنزول. الكلمة للمستشار المحترم لعرض السؤال.

السيد المستشار:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، عرفت الأقاليم الجنوبية للمملكة مؤخرا انتشار أعداد كبيرة من الجراد القادم من الجزائر وموريطانيا والذي ألحق أضرارا كبيرة بالمحاصيل الزراعية والمساحات الخضراء بصفة عامة. الأمر الذي دفع السلطات المحلية إلى التدخل قصد الحد من انتشاره بالأقاليم المجاورة عن طريق رش مبيدات مضادة.

لذلك نود مساءلتكم السيد الوزير. إلى أي حد تم التغلب على انتشار وتكاثر الجراد بالأقاليم الجنوبية؟ خاصة بعد التساقطات المطرية الأخيرة التي تساهم في انعدام فعالية المبيدات المستعملة في محاربته وبالتالي تساعد على تكاثر وظهور أسراب أخرى؟ ما هو حجم الخسائر التي ألحقت بالمساحات الخضراء والمناطق الزراعية؟ وما هي مخاطر المبيدات المستعملة في مكافحة الجراد على ساكنة المنطقة خاصة أن غالبية سكانها يستهلكون هذا الجراد في وجبات غذائية؟ وأخيرا ما هي وسائل الدعم التي تنوون تقديمها لهؤلاء السكان لتعويضهم عن الخسائر التي لحقت بهم؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية. الإجابة.

السيد محمد العنصر وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدان المستشاران المحترمان.

بالطبع لن أعود إلى ما قلته قبل قليل فيما يتعلق بالإمكانيات المرصودة والمساحات المعالجة. لكن لابد من التأكيد أن المغرب ليس هو موطن للجراد. الجراد موجود في البلدان الصحراوية على الدوام، كل سنة. كيفما كان الحال. وبالطبع الآن كلشي بدا تيعرف كيفاش أن كيتكاثر وكيتولد وملي ما كيكونشاي ما ياكل أي يعني مين السنة والأمطار والأعشاب يتكاثر يتوالد تيخرج. وتيبس داكشي في الصحراء وتيبحث. تيطلع للشمال وللشرق بحثا عن أماكن أخرى اللي يمكن لو ينتعش فيها.

وهذا ما وقع في أكتوبر ديال السنة الماضية بدأت الأسراب الأولى تصل من موريطانيا. اللي بدا فيها الأعشاب تيبس وكانت المحاربة بدأت لأن كما قلت المغرب له تجربة ومنذ 1987. وبقات الآليات كلها والمراكز والمعدات اللي كانت تستعملها بقات محافظ عليها، بل الصيانة ديالها مستمرة واللي جعلنا أنا بسرعة كان تصدي المغرب في المنطقة كلها وأعطيت الأرقام قبيلا. ومثلا غير في شهر أبريل المعالج حسب

المعطيات الدولية في المناطق كلها اللي تيهمها الجراد هو 575 ألف هكتار عالج منها المغرب بوحدو 147 ألف يعني أن هناك مجهود المغرب عندو أزيد من 40 طائرة ومروحية. يستعمل 145 سيارة بما فيها 45 شاحنة كجهزة بآلات الرش إضافة إلى الرش المحمول على الظهر. وعدد من الأعوان والموظفين الذين يشتغلون.

وهذه فرصة أمام مجلسكم الموقر أن أشيد بمجهودات وعمل هاد الجنود الحقيقيين اللي من نوفمبر وهم يشتغلون في ظروف جد صعبة وجد قاسية وبحماس.

المبيدات المستعملة هي كلها مبيدات مرخصة ومعترف لها بالتأثير ديالها القليل على البيئة. معترف بها من طرف منظمة الزراعة الدولية ومنظمة الصحة الدولية. فطبيعة الحال، تكلموا السادة المستشارين على الأمطار وعلى ما يقع بالفعل. ممكن أن تكون معالجة في كل ظرف. ولكن ليومنا هذا هناك سيطرة على حماية المنتوج الزراعي والنباتي. الخسائر ليس هناك خسائر تذكر. ولكن بطبيعة الحال لأن الأولوية هي المعالجة. ومن بعد غانشوفو هل هناك بعض الخسارات. ولكن المعطيات اللي كاينة الآن، ليس هناك خسارة تذكر بالطبع أن حتى ملي الصحراء راه كاين شويا تاع الأعشاب وشويا تاع الشجر. ماشي نقولو ماكاين والو. ولكن ليس هناك ما يضر.

فإذن من هاذ الناحية هادي ما يمكنش نكونو خاصنا نعسوا بأن كلشي انتهى. خاصنا نبقاو حذرين. لأن التوقعات هي مرتبطة بالمناخ ابتداء من أواخر شهر يوليو غادي يبداوا يهودوا الأسراب إلى الصحراء إلى الجنوب. إلى طاحت الشتا في الموسم الشتوي اللي هو كيصادف الموسم الصيفي في المغرب. معناه سيكون هناك تكاثر آخر وبما أن هاد الحشرات في كل 3-4 أشهر تيكون جيل جديد. فمعناه أن في أكتوبر ممكن أن يكون كذلك نزوح أو زحف إلى المغرب، ولابد أن نكون مستعدين، والحمد لله ما هو موجود من آليات ومبيدات سيمكننا من الوقوف في وجه الآفة. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. السي المستشار السي الحداوي.

المستشار السيد الحسين الحداوي:

نشكر السيد الوزير على هذا الرد المستفيض. ولكن لابد من الإشارة إلى بعض الأمور بالغة الأهمية بخصوص عملية مكافحة الجراد. مهما تكن المجهودات المبذولة من طرف وزارة الفلاحة والتنمية القروية. في هذا الإطار. وهي مدعومة بالطبع من ذلك من إمكانيات المنظمات الدولية. وتبقى هذه المجهودات غير فعالة ما لم يحصل التنسيق التام مع الدول المجاورة والتي تشكل معبرا للجراد إلى بلادنا. هذه البلدان إذا لم تقم بدورها على أتم وجه لمكافحة أسراب الجراد سنبقى نحن دائما مهددين بمزيد من الاحتياجات. ونحن نظن أن المغرب لابد أن يبلغ خطورة هذا الموقف إلى مختلف المنظمات الدولية المتخصصة لكي تلعب هذه الأخيرة دور التنسيق والتتبع على مستوى الدول المعنية بالأمر.

شيء آخر أود الإشارة إليه هو أنه مهما تكن الإمكانات المتاحة للوزارة لتلعب دورها في إطار مكافحة الجراد. فإنها ستبقى غير كافية إن لم تكن معززة بدور الفلاحين أنفسهم، كل واحد على مستوى ضيعته على الأقل. من أجل هذا لابد من منح هؤلاء إمكانيات المعالجة والتأطير حتى يساهموا بشكل فعال في هذه المحنة الوطنية التي كانت السلطات الوصية تظن أنها محدودة وأنه بالإمكان التغلب عليها بمتم شهر مارس المنصرم فإذا بها تزداد وطأة ونحن الآن في منتصف شهر ماي والشهور القادمة تنذر بالمزيد من الزحف كما تشير إلى ذلك أحزمة اليرقات والجراد الذي يكون حاليا في موريتانيا.

وختاما نشدد على نهج الشفافية والصراحة في التعامل مع هذا المشكل. لأن التعتيم ليس من شأنه إلا أن يزيد من التخوفات والاحباطات عند المواطن المغربي خصوصا الفلاح. والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. لسؤال لمولي للسيد وزير لفلاحة ولتنمية لقروية. يدور موضوعه حول تدعيم لمنتوجات لسكرية، للمستشارين لمحترمين لسادة: عبر لقادر قوضاض، شعيب حميدوش، جمل أربعين، إبراهيم، بوجادي عبد لحميد، الإدريسي الإبراهيمي، لكلمة لأخ لمستشارين لطرح لسؤل. تفضل لسيد لمستشار لمحترم.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

يعتبر السكر من المواد الغذائية الأساسية للأسر المغربية. حيث يصل معدل الاستهلاك الفردي إلى حوالي 32 كيلوغرام في السنة. وقد حظي هذا القطاع بالأولوية من طرف الدولة منذ الستينات. وذلك لعدة

اعتبارات أساسية. أهمها الدور الاستراتيجي الذي يلعبه كقطب للتنمية المحلية بفعل الاندماج الفلاحي والصناعي الذي يميزه من جهة وأهمية السكر كمادة أساسية للإستهلاك ومساهمته في الأمن الغذائي الوطني من جهة أخرى.

وقد وضعت الدولة مخططا سكانيا حيث جندت لتحقيقه إمكانيات جد هامة من أجل إنجاز التجهيزات الهيدروفلاحية في إطار سياسة بناء السدود لتوفير المساحات الضرورية لهذه الزراعات وكذا بناء الوحدات الصناعية لتحويل السكر وتجنيد المؤسسات العمومية المختصة في مجالات البحث الزراعي والإرشاد الفلاحي لتأطير المنتجين. وبالفعل تمكنت هذه السياسة من تحقيق نمو سريع للزراعات السكرية. حيث يغطي الإنتاج الوطني الحالي أكثر من نصف حاجيات الاستهلاك الداخلي. ففي السنة الفارطة بلغ الإنتاج الإجمالي من الشمندر حوالي 3.4 مليون طن. ولتجهيز وتشجيع المنتجين على زراعة النباتات السكرية، قامت الدولة إلى حدود سنة 1995 بمراجعة أثمنة هذه النباتات عند الإنتاج موازاة مع تغييرات تكاليف الإنتاج.

والآن وبعد أن تقرر تحرير أثمنة الزراعات السكرية عند الإنتاج وأثمان منتوجاتها توقفت الزيادة في هذا المنتوج.

من هذا المنطلق نود السيد الوزير مساءلتكم: ألا ترون أنه حان الوقت لتدخل الدولة لإعادة النظر في ثمن المنتوج لتشجيع الفلاحين المنتجين للنباتات السكرية وحثهم على المزيد من العطاء وبالتالي تحسين نوعيتهم المهنية؟ وللإشارة فإن تنافسية السكر تجاه الواردات على المدى المتوسط والبعيد لا يتأتى إلا بإرساء إجراءات خاصة لدعم المنتوج الوطني. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية وامحمد العنصر:

شكرا السيد الرئيس. شكرا السيد المستشار.

فالبفعل هناك معطيات لا يمكن إلا أن نكون متفقين عليها. منتوج السكر في بلادنا له أهمية. بحيث أنه فعلا لا يصل الإنتاج إلا ما يقرب 500 ألف طن أي 50٪ من حاجيات الاستهلاك الذاتي. ولا أعود إلى التاريخ ولكن لابد أن أذكر أن منذ سنة 1996 عرف هذا القطاع في إطار تحرير التجارة الخارجية عدة إصلاحات خاصة منها اعتماد منحة عن المنتوج الموجه للإستهلاك قدرها 2000 درهم للطن تؤديها الدولة بطبيعة الحال إلى معامل السكر حتى يبقى الثمن في متناول المستهلكين وغير قابل للارتفاع. ولكن كانت هذه خطوة لأن التحرير الكامل للقطاع وارد ولازال واردا.

والآن فإن الحكومة تدرس إمكانيات إصلاح شامل يراعي التزامات الدولة الخارجية. في نفس الوقت حماية المنتج وحماية المستهلك بالحفاظ على ثمن معقول.

الاثمنة المعتمدة تتراوح حسب مناطق الإنتاج بالنسبة للشمندر ما بين 325 و 375 درهما للطن. أما بالنسبة للقصب السكري فتتراوح بين 240-280 طن إضافة إلى هذا تؤدي المعامل - لأن التعامل هو حر ما بين المنتج والمعامل- فالتحفيز نظرا لما قلتموه عن ثمن المنتوج فهناك منح تعطى ما بين 25 إلى 50 درهم للطن تعطيها المعامل. وكذلك لتحفيز المنتجين الذين يرون أن هذا الثمن غير كافي فثمن مراجعة المنحة المقدمة للشمندر بالغرب واللكوس من 25 إلى 45 درهم للطن. وكذلك الزيادة في ثمن قصب السكر الذي ارتفع في معدله من 220 إلى 240 درهم للطن ابتداء من موسم 2002 و 2003.

خلال السنوات الأخيرة وضعت الحكومة كذلك مخططين لإعادة هيكلة معامل منطقتي ملوية وتادلة بكلفة قدرها 130 مليون درهم من ميزانية الدولة لكي تستعيد المنتوج، وكتوسيع كذلك لمعمل دكالة لكي كذلك يستعد حتى يبقى الفلاح.. لأن كانت هناك مشاكل في السنة الماضية نظرا لطاقة هذا المعمل..

كيفما كان الحال اللي بغيت نذكر به وهو أن ليس في مصلحة المنتج ولا المغرب أن تعود الدولة للتدخل لأن المنافسة يوما ما لابد أن نصل إليها ولكن خصنا نصاحبو المنتج ونصحبوا المستهلك باش يمكن حقيقة أننا نكونو كنطورو هاد الإنتاج اللي مهم ولكن إلا تكلنا غير على الدعم ديال الدولة. لا أعتقد أنه سيكون هو الحل الأنسب لها الزراعة. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار تعقيب.

السيد المستشار:

شكرا سيدي الرئيس.

نشكر السيد الوزير على ما جاء في تدخله. كاين إعادة النظر في هذا القطاع. احنا باش تتقولو آ ودي تيخص هاد المنتوج وهاد المنتجين باش نضمنوا لهم

الاستمرارية لأنه باش نضمنو الاستمرارية لهاد المنتوج اللي هو منتوج وطني. تيخصنا تكون عندنا موازاة مع الارتفاع ديال الزيادة اللي كاين في عوامل الإنتاج كاين زيادة في الماء. كاين زيادة في المحروقات في الأسمدة في البذور في الأدوية. معالجة الطفيليات والفطريات. والنقل واليد العاملة. كلشي هادشي ارتفع من 96..

لهذا إلى درنا واحد الحساب. بينما الثمن بقى هو هو.. إلى هضرنا على التحرير، التحرير، تحرر الاستيراد. أما المعمل مني كتهضر معاه على التحرير تيقول حتى أنا خصني نكون حر باش نزيد في السكر. وهذا اللي تيخلي.. مع العلم أنه هذا القطاع اللي تنقولو مهم لأنه هاد النبتة ديال زراعة الشمندر السكري كتساهم في توفير فرص الشغل حيث كتمكن ما يعادل 9 مليون يوم عمل في المجال الفلاحي. أي ما يعادل 30 ألف منصب شغل قار. وكذلك حوالي 10000 منصب شغل في الميدان الصناعي وهاد القطاع ما خصناش في الحقيقة يتهمش أو يخصنا نواكبوه باش نزيدوا من الانتاج أو من تشجيع الفلاح ليستمر على الأقل نحاولوا باش تنبغيوا الاكتفاء الذاتي. ولكن بهذه الاكراهات وهاد الزيادة غير الموازية بين عوامل الإنتاج والثمن اللي بقى فهادي 9 سنين وهو فالآخر ديالو. لا يشجع على الزيادة في الاستمرار والإنتاج مع العلم أنه نعتبر الإنتاج والمنتوج واجب وطني علينا. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السيد الوزير الرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية امحمد العنصر:

شكرا السيد الرئيس. شكرا السيد المستشار.

غير جوج النقاط باش ما تفهمش غلط. أنا أشاطر تماما المعادلة اللي جابها السيد المستشار وهي هادي اللي احنا منكبين عليها في دراستها. هناك معادلة لابد نلقاو لها حل. هناك أثمان مادة السكر في السوق العالمي اللي هي منخفضة. هناك المستهلك الذي لا يمكن أن يتحمل زيادات مرتفعة جدا. وهناك المنتج - كذلك- الذي يجب أن يكون الدخل ديالو مغري لهاد الزراعة. هادو هو ما الإشكاليات. ماشي أنا تنقول أن غادي نسدوا الباب واللي بغا شي حاجة يديرها يدبر لراسو. هذا هو الدور ديال الحكومة واننا نحاولو نلقاو صيغة اللي لا ضرر ولا ضرار بالنسبة لجميع الفئات ديال الشعب المغربي وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. ننتقل إلى السؤال الموالي موجه دائما إلى قطاع الفلاحة والتنمية القروية حول دور مراكز الاستثمار الفلاحي في إطار تأطير الفلاحين وتوجيههم في الميدان الفلاحي. للمستشارين المحترمين السادة: محمد المنصوري، محمد عداب، إدريس مرون، حميد الموذن، أحمد المنتصر، حسن قيشوحي، محمد فاضلي، عبد العزيز الغزلي، عبد الرحيم الشرقاوي. واش هاد السادة المستشارين كينتميوا لفريق واحد؟ أنا تنذكر أن المستشارين منظمين داخل فرق أو داخل مجموعات حسب النظام الداخلي. على أي هذه ملاحظة غادي ننتبه إليها في المكتب. تفضل.. فريق واحد؟ عذات؟ اللام؟ إيوا عفوا.. شكرا تفضل آ السي عدال ماشي عذاب. السيد محمد المنصوري.

المستشار السيد محمد المنصوري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس، السادة الوزراء، إخواني المستشارين، السيد الوزير، إن دور مراكز الاستثمار الفلاحي هو توجيه وتأطير الفلاحين ومربي الماشية في المجال الفلاحي والزراعي وتربية الماشية، وذلك بوضع برامج ذات أولوية للبحث الفلاحي في الميادين الحيوية من أجل

- الرفع من الإنتاج وإدماج الفلاحين في السوق الوطني.
- تحسين التنافسية وجودة المنتوجية الفلاحية.
- البحث عن الأسباب لمواجهة الاكراهات والمتطلبات المتوالية للساكنة القروية.
- توطيد مهارات الفلاحين وملاءمتها مع حاجاتهم.

وبما أن الفلاحين ومربي الماشية خصوصا الصغار منهم يعانون ضعف التكوين والخبرة في الميادين الفلاحية، أسائلكم، السيد الوزير، لماذا لا يتم التفكير في فتح قنوات بين الفلاحين ومراكز الاستثمار الفلاحي حتى يتسنى لهؤلاء الفلاحين الاستعانة بخبرة التقنيين الفلاحيين وبالتالي تطوير إمكاناتهم؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. السيد الوزير الجواب حول دور مراكز الاستثمار الفلاحي.

السيد امحمد العنصر، وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالفعل دور مراكز التنمية الفلاحية ومراكز الأشغال الفلاحية، دورها هو تكثيف الجهود في جميع الفاعلين في التنمية القروية والفلاحية وخاصة المعنية منها بالتأطير المقرب للفلاح من أجل تمكين الفلاح من التزيد بعوامل الإنتاج وتسويق منتوجه، وكذلك من أجل تكوين الفلاحة وأبناء الفلاحة. والاستراتيجية المتبعة في هذا الميدان لبلوغ هذه الأهداف تعتمد مبدأ التشارك والمجالية لأن ما بغيناشاي يكون هاد العمل من مكاتب، بل أنه يكون للتأطير المحلي للفلاح ومن خلال تجارب ووضع برامج مندمجة في المدى القريب والمتوسط. فتفعيل هذه الهياكل يرتكز أساسا على الإرشاد والرفع من مستوى الموارد البشرية الضروريين لبلوغ هذه الأهداف.

والأجهزة الآن الموجودة لهذا التأطير هي 37 دائرة تشرف عليها 180 مركز للتنمية الفلاحية في الأحواض المسقية و122 مركز فلاحيا على مستوى المديريات الإقليمية وهناك رقم يدل على مدى القدرات لهذه المراكز وهو الموارد البشرية الموجودة داخلها اللي كتوصل حتى ل:400 إطار من بينهم 550 مهندس ترتكز المناهج التطبيقية الواجب اتباعها لبلوغ هذه الأهداف على اعتماد مقاربة تشاركية في مختلف عمليات التنمية الفلاحية القروية.

- اعتماد التأطير المقرب للفلاح. تفعيل دور الفرق المتعددة الاختصاص.

- تقوية العلاقات بين الارشاد و البحث وتعزيز برامج التنمية بالنسبة خصوصا للمرأة القروية إضافة إلى محو الأمية.

- وتكوين أبناء الفلاحة بحثهم على العمل في هذا الميدان.

- ثم تقوية التشارك مع الجمعيات والمنظمات الغير حكومية.

- وأخيرا تدعيم هذه المراكز بالوسائل المادية والبشرية.

لكن لأكون صريحا مع السادة المستشارين إن هذا التأطير، نحن أنفسنا نشتكي منه لأن هذه المراكز لازالت في حاجة إلى إعادة النظر إلى وسائل أخرى وإلى مناهج أخرى وهذا محور أساسي من محاور الإصلاح الذي يرتكز على استراتيجية 2020 للفلاحة لأن التأطير والإرشاد يجب أن يكون هو الأساس في هذه العمليات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. السيد المستشار السي المنصوري في إطار تعقيب.

المستشار السيد محمد المنصوري:

أولا كنشكر السيد الوزير على الإيضاحات ديالو. ورغم المجهود اللي كيعملو في الميدان الفلاحي. لكن لابد أن أوضح بعض التوضيحات. اللي كانشوف أنا في المراكز الفلاحية تقريبا في الجماعات. تقريبا كل جماعة عندها مركز ديالها لاسيما في إقليم الخميسات اللي كنعرف أنا بعدا. لكن لو زعما هاد المركز لو كان كشوفو الأطر موجودين في هاد الوقت الحمد لله بحال هاد المراكز اللي هوما في الجماعة.. فالاقتراح ديالي 4 الناس بعدا يكونوا منهم بيطري كطبيب ليساعد الناس في الماشية ومنهم الفلاحة البورية والسقي كالأشجار والنباتات وتحسين النسل كالخيول. حتى الخيول دابا كتلعب الدور ديالها في الرياضة. عندها دور كبير الفلاح كاع الصغير إلى دار غير واحد العود يمكن يعيش بها. بلا ما يمشيش للمدينة.

ثانيا: نطلبو من السيد الوزير باش يعجل بهادشي وكانهضر أنا بصفة عامة على الفلاحين الصغار والمتوسطين. أما الناس اللي واعيين ووصلوا راه قادين على ريوسهم. راه كيعملوا تبارك الله وغاديين. ولكن هاد الناس إلى ما وعيناهومش، مازال كيخلطوا فداكشي القديم وعمرهوم ما غيوصلوا لشي نتيجة.

اللي كنطلبو من السيد الوزير باش يعجل بهادشي ديال التوعية في أقرب وقت. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. كان هذا آخر سؤال في قطاع الفلاحة والتنمية القروية. باسمكم جميعا نشكر السيد الوزير على مساهمته ومشاركته.

ننتقل الآن إلى قطاع التربية الوطنية والشباب في إطار الأسئلة العادية. السؤال الأول حول إدماج الصم والبكم ضمن التعليم العمومي، للمستشارين المحترمين السادة سعيد التدلاوي، محمد طريبش، محمد هلال، محمد العقاوي، عادل المعطي، محمد السلامي، ميلودي عفوت، أحمد ديبوني، ميلود ناصر، والسلام الودي. الكلمة للأستاذ محمد طريبش لعرض السؤال.

المستشار السيد محمد طريبش:

السيد الرئيس المحترم شكرا.

السادة الوزراء، السادة المستشارون، أختي المستشارة.

سؤالنا يتعلق حول إدماج الأطفال الصم والبكم ضمن التعليم العمومي. إذ ينص دستور المملكة المغربية شأنه شأن دساتير الدول الديمقراطية على أن جميع المواطنين سواسية في التمتع بالحقوق والواجبات. والأشخاص المعاقون بصفة عامة والصم والبكم بصفة خاصة، مواطنون كسائر المواطنين. إذ لهم الحق في التمتع بما يتمتع به باقي المواطنين من حقوق وواجبات على النحو الذي يجعلهم قادرين على الاندماج في المجتمع خدمة للوطن. وتعتبر بلادنا من الدول الموقعة على مواثيق تتعلق بضمان حقوق الأشخاص المعاقين ورغم كل هذا والأسف الشديد إن الحكومة لا تولي اهتمام كافي لضمان تعليم الصم والبكم بمختلف المستويات ولاسيما التعليم الإعدادي والثانوي.

ومن هذا المنطلق نسائل السيد الوزير هل تتوفر الحكومة على برنامج خاص بهذه الشريحة من أبنائنا لإدماجها ضمن التعليم العمومي؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة للسيد وزير التربية والشباب للإجابة.

السيد وزير التربية الوطنية والشباب لحبيب المالكي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار يعلم أن للوزارة في هذا المجال مقاربة وطنية للإدماج المدرسي وهذه المقاربة تلتقي بصفة عامة في التصور مع منظور عدد كبير من المنظمات الدولية المختصة في هذا المجال والهدف من هذا التصور العام متابعة أو مساعدة الأطفال المعوقين على متابعة الدراسة بالأقسام المدمجة.

وفي هذا الاتجاه السيد الرئيس، قمنا في الآونة الأخيرة بوضع برنامج عملي يهدف أولا إلى تفعيل بعض المذكرات التي وضعتها الوزارة سنة 1998 وسنة 2000 وهذه المذكرة تهدف بصفة خاصة إلى ضمان الحق لجميع الأطفال ذوي الإعاقات الخفيفة في التسجيل في المدارس العمومية بالأقسام المدمجة أو بالأقسام العادية. وكذلك تهدف إلى ضرورة إعداد برامج مطابقة لهذه الفئة من أطفالنا على سبيل المثال: ضمان الولوجيات، التجهيز التأطير التربوي والمناهج.

وهذا البرنامج العملي كذلك تأسس في الآونة الأخيرة على وضع إطار تنسيقي مع كتابة الدولة المكلفة بالأسرة والتضامن والعمل الاجتماعي وهذا الإطار التشاركي يهدف إلى بناء مسوعة التربية الخاصة في مجال الدمج المدرسي التجهيز التحسيس. دعم قدرات الأساتذة الذين يعملون في هذا المجال لكن رغم كل هذه المجهودات.

أنا أشاطر ما أكد عليه السيد المستشار . علينا كحكومة، كوزارة التربية الوطنية والشباب، كجمعيات تعمل في هاد المجال علينا أن نبذل مجهودات إضافية قصد الاستجابة للحاجيات الخاصة لهذه الفئة من أطفالنا. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد طريبش:

شكرا السيد الوزير على بعض التطورات التي عرفها هذا النوع من الاهتمام بالرغم من أن هناك لازال فتور في هذا الميدان بحيث نجد فئة عريضة من الأطفال لازالوا على الهامش ولم يستفيدوا من هذا التعليم نظرا لعدم وجود نظام تعليمي خاص بهم كذلك هناك بعض المشاكل التي يتعرض لها الأطفال. وهو أنهم لا تمنح لهم شواهد مدرسية أي شهادة. ولا الانتقال من مرحلة تعليمية إلى مرحلة أخرى. وبالتالي تزج بهم مباشرة إلى التخرج إلى الشارع. عوض الولوج إلى فروع معينة أو متابعة الدراسة. فهناك جمعيات المجتمع المدني من جمعية الآباء وأولياء التلاميذ هي التي تقوم بتكلفة أو بالتكفل ماديا بهذه الشريحة من الأطفال. وحتى إن قدمت الوزارة أقساما أو حجرات، تكون فارغة من حيث التجهيزات والوسائل البيداغوجية. وكذلك الأطر المتخصصة. علما بأن الطفل العادي يستغرق فقط 4 أيام لتعلم حرف واحد. بينما الطفل الآخر المعاق يعني الصم والبكم يحتاج إلى شهر كامل أي 30 يوما.

للإشارة فإن هذه الشريحة تخرجت كأطر في الدولة يعني من أطباء جراحين. من صيادلة ومن صناع إلى غير ذلك. فمثلا إذا رأينا دول مثل فرنسا، السعودية، سوريا، مصر، وغيرها من الدول فإن هذه الدول تتوفر على معاهد وطنية عليا بمختلف فروعها وتخصصاتها كما يجب على الحكومة وبالخصوص وزارة التربية الوطنية إعداد برنامج متناسب مع قدرات هذه الفئة واستعداداتها وطيلة الإعاقة.

وكذلك نلح على الوزارة في الموسم الدراسي المقبل إعداد برنامج خاص للصم والبكم. وتجهيز الأقسام بالوسائل السمعية والبيداغوجية ثم إعطاء مؤسسات المجتمع المدني الأسبقية لأخذ المساعدات والمبادرات وإعفائها من الرسوم. ثم كذلك هناك يجب تفعيل المادة 11 من قانون الرعاية الاجتماعية. التي تنص على أنه يدمج الأطفال ذوي الإعاقات الخفيفة في التعليم العمومي. ثم مشروع قانون الولوجيات يعني مع العلم أن - السيد الوزير - لقد وردت على وزارتكم الموقرة عدة مراسلات من طرف الجمعيات التي تهتم بهذه الشريحة من الأطفال. ولحد الآن لم تحظ هذه المرسلات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السؤال الموالي موجه أيضا إلى السيد وزير التربية الوطنية والشباب وهو آخر سؤال في هذا القطاع يدور موضوعه حول الأحوال التي آلت إليها الداخليات للمستشارين المحترمين السادة: نور الدين بركاع ، أحمد بنا، أحمد بومكوك، علال عزيوني، محمد الكنفاوي، أحمد النماوي، عبد القادر النميلي. الكلمة للدكتور نور الدين بركاع.

المستشار السيد نور الدين بركاع:

شكرا السيد الرئيس. السادة الوزراء، إخواني المستشارين.

سؤال الاتحاد الدستوري يتعلق بالأحوال التي آلت إليها الداخليات يعني Les internats بمؤسساتنا التعليمية. السيد الوزير، لقد لعبت الداخليات على امتداد تاريخ التطور التعليمي ببلادنا أدوارا مهمة وعلى مستويات متعددة. فمن حيث الجانب الاجتماعي فتحت هذه الداخليات باب أمل متابعة الدراسة لعدد من أبنائنا وخاصة أبناء العالم القروي. ونحن نعلم أن البادية تفتقر للمؤسسات الثانوية، بل وحتى الإعدادية في بعض الأماكن والضواحي إضافة إلى الحالة المادية المعوزة للعديد من الأسر بالقرى والبوادي. وهذا ساهم بشكل كبير في توقيف المسار الدراسي لآلاف التلاميذ.

ولعبت الداخليات. كذلك أدوارا مهمة في تأطير وتكوين وتربية التلاميذ الداخليين وتعليمهم تحمل المسؤولية وتشبثهم على مبادئ الاحترام وحب الوطن. وبذلك يمكن القول أن الداخليات كانت دائما منبتا خصبا للنشء الصالح وساهمت بشكل فعال في تكوين أجيال صالحة وأطر كفأة لبلدنا.

لكن نلاحظ - السيد الوزير- ان مردودية هذه الداخليات بدأت تتدهور بشكل واضح مما يفرض علينا من باب الغيرة أن نتساءل عن أسباب هذا التراجع الملحوظ؟ وأن نتساءل عن أسباب الاختلالات ومستوى التأطير والمنهجية وعلى مستوى الموارد المالية. بل وعلى مستوى البعد الاستراتيجي؟ وسياسة الوزارة الوصية على هذا القطاع الحيوي؟ وهل الوزارة اختارت هذا الأسلوب من التهميش التدريجي - إن صح القول- لهذه المؤسسات في أفق حذفها مستقبلا؟ وألا ترون السيد الوزير أن ضعف الميزانية المخصصة لهذه الداخليات لها آثارها السلبية على وضعية تلاميذ أبنائنا، على وضعيتهم الغذائية والصحية والتكوينية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم. السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والشباب لحبيب المالكي:

شكرا السيد الرئيس.

أنا مع ما جاء به السيد المستشار على مستوى التذكير بأهمية دور الداخليات، وكذلك أشاطر ما جاء في سؤال السيد المستشار والمتعلق بتشخيص أوضاع الداخليات بصفة عامة. وأؤكد للسيد المستشار، هذه نقطة التقاء، أن السياسة الإصلاحية المتبعة حاليا لا يمكن أن تعطي كل الثمار إذا لم تأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي.

لكن قبل أن أذكر بما نحن بصدد القيام به، أذكر السيد المستشار بأن مجهودات قد بذلت في السنوات الأخيرة في هذا المجال حيث تطور عدد الداخليات من 135 سنة 97-98 إلى 190 بالنسبة للموسم الحالي وارتفع عدد المطاعم المدرسية بالثانوية الإعدادية من 134 سنة 97-98 إلى تقريبا 240 مطعما مدرسيا حاليا. وأذكر كذلك السيد المستشار بعدد المستفيدين من الإطعام المدرسي أي التلاميذ المسجلين بسلك الابتدائي تقريبا 940 تلميذ.

لكن هذا لا يرضينا جميعا لذلك وضعنا برنامجا وطنيا يهدف إلى تأهيل الداخليات. وقد خصص غلاف مالي استثنائي - السيد الرئيس - هذه السنة غلاف مالي يقدر بـ10 مليون درهم وزرع على شكل منح للأكاديميات، والهدف: الصيانة، تجديد الأثاث والتجهيزات، وكذلك المعدات. والنقطة الثانية في هذا البرنامج الوطني التأهيلي، نحن نعمل من أجل مراجعة قيمة المنحة المخصصة لكل تلميذ. نحن الآن في حوار مع الأطراف المعنية وآمل أن يتوج هذا الحوار بنتائج

إيجابية وملموسة في هذا المجال. والنقطة الثالثة من هذا البرنامج هو تفعيل شراكات مع الجماعات المحلية، مع مؤسسات حكومية وغير حكومية لمعالجة الخصاص في مجال النظافة الكنس الطبخ والحراسة. شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد نور الدين بركاع:

شكرا السيد الوزير على ردكم القيم. ونحن نعلم أن وزارة التربية الوطنية كانت ولازالت دائما تقوم بأعمال من اجل تقريب هذه المؤسسات من البادية. إلا أنه وجب التذكير على أن الميزانية المخصصة للقطاع بصفة عامة لا تكفي لتعميم وخصوصا الثانويات. والثانويات التي تلقن الشعب التقنية. لذلك وجب أن نحافظ - وكما جاء في ردكم - أن نحافظ وأن نؤهل هذه الداخليات حتى يمكن أن تقوم بالأدوار المنوطة بها في وظيفتها التكوينية والاجتماعية لأن الداخليات هي جزء من هذا المحيط ديال المدرسة وديال التعليم بصفة خاصة حيث أن صاحب الجلالة، وهناك إرادة ملكية قوية لإصلاح التعليم وتعميمه وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. باسمكم أشكر السيد وزير التربية الوطنية والشباب على مشاركته ومساهمته القيمتين.

ننتقل الآن إلى قطاع الصيد البحري. عندنا سؤال واحد حول وضعية الصيد البحري للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحق التازي، أحمد القادري، العربي بوراس، محمد كريمين. الكلمة للمستشار المحترم لعرض السؤال.

المستشار السيد العربي بوراس:

يعاني قطاع الصيد البحري كما لا يخفى عليكم أزمة خانقة لها انعكاسات سلبية خطيرة تضيع على بلادنا إمكانيات مضاعفة الاستثمارات وتوفير فرص الشغل وتنمية المنتوج وتحسين التسويق بما يمكن أن يدره هذا القطاع على الاقتصاد الوطني من عملة صعبة ومن شروط التنافسية على مستوى دولي ومن توفير الأسماك بأثمان مناسبة للقدرة الشرائية للمواطنين والإسهام في إغناء الموارد الغذائية بهذه الثروة الهامة التي حبا الله بها بلادنا.

السيد الوزير إن أسباب هذا التدهور متعددة ومتداخلة وانعكاساتها سيئة، إن على مستوى الاستثمار ووقف الدعم المختص للصيد الساحلي لعصرنة الأسطول، وعدم تفعيل برنامج القرى النموذجية للصيادين. وفي الوقت الذي يتوفر فيه المغرب على مخزون سمكي مهم يظل بكل أسف في حاجة إلى تدابير لا تكون محدودة في طابع إجراء ظرفي بقدر ما تبلور الاختيارات الاستراتيجية تتلاءم مع رهانات هذا القطاع الحيوي بالنسبة للنمو الاقتصادي والاجتماعي الذي تنشده بلادنا.

أمام هذه المعطيات نسائلكم السيد الوزير. أولا: عن التدابير التي ستتخذها الوزارة لبلورة استراتيجية الحكومة لدى القطاع؟

ثانيا: وبصفة أساسية واستعجالية. ما هي القرارات التي ستعتمدها الحكومة للخروج من الأزمة الخانقة التي تكبل قطاع الصيد البحري، وكل الفاعلين فيه، وقد تهدد بنشوب أزمة اجتماعية ما أجدر بلادنا بتجنبها في هذه الظرفية الاقتصادية الصعبة؟

ثالثا: وما هي المبادرات التي تنوي الحكومة اتخاذها لإشراك كل المعنيين في حوار مسؤول ومنتج ينقذ القطاع من وضعيته ويفتح الآفاق الواعدة لإسهامه الفعلي فيتطور الاقتصاد الوطني؟

ورابعا: ماذا عن الأخبار الأخيرة التي سمعناها من إسبانيا حول وضع بعض المصايد المغربية رهن إشارة أسطول الصيد البحري الإسباني؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. السيد الوزير.

السيد محمد الطيب غافس، وزير الصيد البحري:

بسم الله الرحمن الرحيم. عليه توكلت وبه أستعين. أشكر السادة المحترمين على طرحهم هذا السؤال الذي يتكون من ثلاثة محاور. المحور يتعلق بالإستراتيجية. وسبق لي فيما سبق أن تكلمت عن استراتيجيتنا. ولست في حاجة إلى الرجوع إلى ما قلت بعد دقائق. ولكن أود أن أذكر بأن من العناصر الأساسية التي ترمي إلى تحقيقها وزارة الصيد البحري، الاعتناء بالطاقة البشرية. وأذكر هنا بأن التطور الاقتصادي كيفما كان نوعه ليس له معنى إلا إذا لم يتخذ الإنسان كوسيلة وكرهان. إذن الصيد البحري يعتني بصفة خاصة بالطاقة البشرية سواء تعلق الأمر كما قلت ببناء قرى الصيد. وكما ذكر السيد المستشار المحترم 3500 كيلو متر. الهدف الأساسي هو تغطية تدريجيا هاد السواحل. ولكن في انتظار ذلك لابد أن نسيطر على الوقت وأموال طائلة لنبني ما يسمى بالأماكن المهيأة للتفريغ...

العنصر الثاني: التكوين جاء بجميع أنواعه. نحن في عهد المنافسة. ورهان المنافسة تربح أو تخسر بطاقة بشرية مكونة أو غير مكونة.

ثالثا:كما ذكرت الجانب الاجتماعي سواء تعلق الأمر بتعميم الضمان الاجتماعي أو بالتقاعد البحري مستقبلا.. وهلم جرا.

أما فيما يتعلق بالمحور الثاني. أي محور الإخطبوط لا أشاطر السيد المستشار المحترم عندما يقول بأن قطاع الصيد البحري يعيش أزمة خانقة. هذا ليس صحيحا وهناك أرقام تبين ذلك. القطاع الذي يعرف أزمة خانقة، كان يعرف أزمة خانقة هو قطاع الإخطبوط فقط. وأكثرها هاد المزايدات ما عندنا ما نديرو بها، السيد المستشار المحترم.

إذن لماذا وصل قطاع الإخطبوط إلى هذه الحالة المزرية؟ لأنه كما سبق لي أن ذكرت بهذه القاعة المحترمة. هذا النوع من السمك له قيمة تجارية جد مهمة مرتفعة وله سوق ولا يتطلب استثمارات كبيرة. وهذه العناصر أدت إلى اصطياد مفرط كاد أن يؤدي بهذا القطاع إلى نهايته كما قلت فيما سبق، لو لم تتخذ التدابير الشجاعة لما وصلنا إلى.. لما يقرأ أطفالنا مشاكل الإخطبوط في كتب الجغرافيا والتاريخ..

ولهذا وضعت الوزارة استراتيجية كاملة للمحافظة على المخزون والعناصر الأساسية لهذه الاستراتيجية:

أولا: كما قلت اصطياد مسؤول معقلنا.

ثانيا: التقليص من مجهود الصيد للإخطبوط.

ثالثا: تخفيض عدد البواخر في الصيد الساحلي من 280 إلى 100.

رابعا: تقليص عدد القوارب من 6000 أو 7000 إلى 2500. والحصة لكل باخرة فيما يتعلق بالصيد في أعالي البحار. وتحريم الآلات المحرمة دوليا للاصطياد.Les engins de pêche.

وهذه العناصر كلها أعطت مهمتها لأن المخزون الذي كان في انهيار، تحسن تحسنا محسوسا. وقررت الوزارة، بعد استشارة البحث الوطني لعلم البحار، أن ترخص الصيد من جديد في 15 ماي المقبل بحول الله. وهذا راجع إلى التدابير التي اتخذتها الوزارة بمساهمة الحرفيين.

وأخيرا نقطة السيد الرئيس بعجالة. المحور الثالث يتعلق بإشراك الفعاليات الحرفيين. أولا: أود أن أقول بكل مسؤولية بأن الوزارة شاركت جميع القطاعات للصيد البحري في أعالي البحار الساحلي والتقليدي. وهو كما حاولت أبين ذلك بصفة واضحة ولكن يقول مثل عربي: "رضا الناس حاجة لا تدرك" وإلى قدر شي واحد يدير في الجرائد بلي ما ساهمناش.. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا على تفهمكم. شكرا لكم السيد الوزير على مشاركتكم ومساهمتكم. ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير المالية والخوصصة حول الإعفاءات الضريبية التشجيعية في بعض الأقاليم للمستشارين المحترمين السادة: لحو مربوح، محمد بلحسن، علي سالم شكاف، يحيى يحيى، محمد آيت مبارك، العربي المحارشي، العربي سديد، محمد البطاح، إبراهيم السالمي. الكلمة لأحد السادة المستشارين لطرح السؤال.

السيد المستشار لحو المربوح:

.... اتخذت الحكومية تدابير تشجيعية لفائدة الفاعلين الاقتصاديين من أجل تركيز مشاريعهم خارج فضاء القطب الوسطي محور القنيطرة، الرباط، والدار البيضاء. وفي هذا السياق لاحظنا من خلال المراسيم التنظيمية لهذا المجال أن بعض أقاليم المملكة لا تحظى بنفس الأهمية بالرغم من العزلة والتهميش الذي عرفته خلال العقود ولازالت تعانيه..

ومن هذا المنطلق سعيا وراء إجلاء حقيقة الأمر نود أن نسائل سيادتكم عن المعايير التي تعتمدها وزارتكم لتحديد قائمة الأقاليم التي يقع عليها اختيار الاستفادة من الإعفاءات الضريبية التحفيزية المنصوص عليها في الفصل 4 من قانون 86-24 المتعلق بالضريبة على الشركات والفصل 11 مكرر من قانون 89-17 المتعلق بالضريبة العامة على الدخل؟

ثانيا: ما هو سبب حذف بعض الأقاليم التي كانت مدرجة سابقا من القائمة التي كانت مدرجة سابقا من القائمة الحالية؟

ثالثا:ألا ترون أنه من المفيد ومن باب الإنصاف إعادة إدراج هذه الأقاليم المحرومة إلى القائمة الحالية علما أنها لم تحصل على أي شكل من أشكال الدعم ولم تستفيد من أي تشجيع في هذا الباب؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السيد وزير المالية والخوصصة.

السيد وزير المالية والخوصصة فتح الله ولعلو:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس، السادة المستشارين المحترمين، وأنا أشكر السادة المستشارين اللي قدموا هذا السؤال اللي -

بين قوسين - أجبت عليه كذلك في الأسبوع الفارط، أريد أن أقول بأنه أولا لتحفيز الاستثمار هناك إعفاءات عامة تهم كل البلاد. وتلقائية مثلا للتصدير أو التعليم والفائق، أو بصفة عامة كل المستثمرين من ناحية المخصصات المرصدة للاستثمار. كذلك الإعفاءات المخصصة للبناء أو المواقع الإنتاجية.

إضافة إلى هذا، كما تفضلتم كاين واحد المرسوم اللي ماشي ديال وزارة المالية. يعني ماشي وزارة المالية التي تحدد المعايير، هي الحكومة هذا مرسوم حكومي داز في المجلس الوزاري، الحكومة بطبيعة الحال كتحدد بعض الأقاليم التي تعتبر بأن عندها واحد الضعف في الإمكانيات نتاعها في البنيات، ولكن سمح لي السيد المستشار، عمر شي إقليم ما تحذف نتاعها، في الموارد نتاعها، وبالتالي كتعطيها تحفيزات ولكن سمح لي السيد المستشار عمر شي إقليم ما تحذف من اللائحة. بالعكس هناك إقليم وهو جرادة، أضيف إلى اللائحة كذلك عام 99 لأن هاد الأقاليم تحددت عام 98.

ولكن أكثر من هذا وهذا اللي بغيت نشيرلو راه تحفيز الاستثمار راه ماشي هو عبر طريق الضرائب. التحفيز للاستثمار هو بالأساس العمل اللي كتقوم به الدولة. مثلا للدفع بالبنيات التحتية. الماء، الكهرباء، الطرق، هي كذلك إحداث مناطق صناعية، مناطق فندقية. كذلك أدوات التمويل. تدخلات صندوق الحسن الثاني هذه إضافة.. بل أنا شخصيا اعتبر أن مفعولها هو أكثر من مفعول الضرائب.

وعلى أي حال، و لذلك السياسة ديال الدولة وديال الحكومة هي أولا وقبل كل شيء إخراج كل مناطق المملكة وخاصة المستضعفة من تهميشها عن طريق - بالأساس - المشاريع الانمائية. المشاريع الظرفية، المشاريع الاجتماعية، التعليمية إلى آخره. ثم اعتبار أحيانا بعض المقتضيات الضريبية الخاصة ببعض المناطق. شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. السيد المستشار في إطار التعقيب.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس. السيد الوزير، أشكركم على الإيضاحات التي تفضلتم بتقديمها حول الموضوع المتعلق بالسؤال المطروح. وابدأ تعقيبي هذا بالتأكيد أن هناك أقاليم حذفت من القائمة. أقاليم الراشيدية، ورزازات على سبيل المثال. كانت من الأقاليم التي كانت تحظى بالإعفاء الضريبي حتى لسنة 1998. أؤكد السيد الوزير لقد حذفت هذه الأقاليم.

إذن مهما يكون الأمر فالمفروض النظر إلى تشجيع الاستثمارات بعين الواقع والموضوع دائما يتعلق بهذه الأقاليم التي حذفت. وأؤكد السيد الوزير، وهذا الواقع يفرض علينا تساؤل عريض حول ما تحقق في الأقاليم المذكورة التي كانت مدرجة في القائمة المذكورة وتم حذفها وكأنها بلغت درجة من النمو يجعلها في غنى عن أي تشجيع. ومن المفيد أن تضاف أقاليم أخرى السيد الوزير في الشمال والجنوب مثلما ورد في المرسوم رقم 520-98-2 بتاريخ 30 يونيو 1998 طبعا لضمان التوازن في النمو بين أقاليم المملكة.

وحرصا منا أيضا على تحقيق التوازن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكافة جهات المملكة فإننا نؤكد على ضرورة إعادة إدماج أقاليم المنطقة الجنوبية الشرقية الراشدية وورزازات، زاكورة، فكيك وكذلك إقليم خنيفرة الذي بدوره يعاني من بطء التنمية الاقتصادية.

وموازاة مع هذه التشجيعات ومن أجل نجاعتها للنهوض بهذه الأقاليم لنتدارك التأخير المتراكم في مستوى تنميتها الاقتصادية، يجب تسريع كما أشرتم السيد الوزير إنجاز البنيات التحتية الضرورية للاستثمار. فعلى سبيل المثال لا الحصر فهل يمكن أن يبقى إقليم الراشيدية معزولا عن باقي مدن المملكة بسبب حذف الرحلات الجوية التي كانت تربطه بباقي مدن المملكة بصفة منتظمة؟ إننا نشعر السيد الوزير أن التنمية في هذه الأقاليم تتأخر عن ركب التنمية الشاملة التي تعرفها بلادنا خصوصا عندما تم حذف التشجيعات التي كانت هذه الأقاليم تتمتع بها. ونتساءل مرة أخرى لماذا تم إلغاء هذه المكاسب؟

لذا نناشدكم السيد الوزير ونطالب الحكومة بإعادة المكتسبات لهذه الأقاليم لتدارك التأخير الذي عرفته، وهي كما يعرف الجميع تحتل موقعا جغرافيا استراتيجيا جد هام وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير.

السيد والخوصصة فتح الله ولعلو، وزير المالية:

بتركيز السيد الرئيس. اللي بغيت نقول. هو أنه المرسوم ديال 30 يونيو 1998 فيه اللائحة ديال العمالات اللي بطبيعة الحال عندها بعض التفضيلات الضريبية منذ صدر ما وقعش أبدا حذف أي إقليم أ

عمالة منه. بل أضيفعليه إقليم جرادة الذي بطبيعة الحال عانى من نتائج إقفال محل المعدن اللي كان فيه.

ثانيا: أنا أعتقد بالنسبة للأقاليم العزيزة التي ذكرتم. أنا يمكن لي نقول لكم بأنه الحكومة عندها اهتمام كذلك بهذه الأقاليم مثل الأخرى وبالأساس هاد الاهتمام عن طريق الإنجازات الضرورية في مجال البنيات التحتية والبنيات الاجتماعية اللي غيمكن تحسن الجاذبية ديالها لصالح الاستثمار. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على مشاركتكم ومساهمتكم. ننتقل إلى قطاع تحديث القطاعات العمومية السؤال يدور حول وضعية الدكاترة المعطلين - مجموعة الأمل - للمستشارين المحترمين السادة محمد المرس، عمر اجمايلي، محمد لشكر، عبد المالك افرياط، ومحمد دعيدعة. الكلمة لأحد المستشارين السيد محمد دعيدعة لعرض السؤال. تفضل.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

شكرا السيد الرئيس. السيدة والسادة المستشارين، السيد الوزير.

تجدر الإشارة في البداية إلى هذا السؤال وجهناه للسيد الوزير الأول. كما سبق لنا في الفريق الكونفدرالي أن تقدمنا بتعديلات واقتراحات خلال مناقشات قانون المالية 2004.وذلك بهدف المساهمة في إعطاء بعض المقترحات للحد من معضلة البطالة وأزمة التشغيل. السيد وزير تحديث القطاعات العامة، تعرف وضعية مجموعة من الدكاترة المعطلين في إطار مجموعة الأمل حالة من النسيان رغم الحوارات التي تمت مع لجنة وزارية مكلفة بملف تشغيل الدكاترة المعطلين. والتي لم تفض إلى أي نتيجة رغم العود التي تلقاها من طرف المسؤولين. حيث وعدوا بحل ملفهم تدريجيا وعبر مراحل ابتداء من شهر مارس وانتهاء بشهر ماي 2003. وبالتالي إدماجهم في سلك الوظيفة العمومية وفقا للمرسوم الوزاري رقم 99-695 الصادر عن وزير الوظيفة العمومية آنذاك بتاريخ 30 أبريل 1999. غير أن هذه المجموعة بعد أن قضت أزيد من 20 شهرا من الانتظار لم تستفد لحد الآن من عملية الإدماج.

لذلك نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات والتدابير التي تعتزم الحكومة القيام بها لإيجاد حل لهذا الملف، وكذلك الملفات المماثلة لوضعية هذه المجموعة؟ وترجمة الوعود والالتزامات السابقة من طرف الحكومة إلى نتائج ملموسة وذلك بمباشرة إدماج الدكاترة المعطلين في إطار مجموعة الأمل؟ شكرا السيد الرئيس. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السيد الوزير، تحديث القطاعات للإجابة.

السيد العامة نجيب الزروالي، الوزير المكلف بتحديث القطاعات:

شكرا السيد الرئيس. السيدات والسادة المستشارين.

أود في البداية أن أتقدم بالشكر إلى السادة المستشارين على هذا السؤال. والذي في الحقيقة هو سؤال أوسع من هذا بحيث أنه يضع كل إشكاليات التشغيل وخاصة حاملي الشهادات العليا بالمغرب. وبالطبع هي أكثر من هذه المجموعة..

على أي فيما يخص هذه المجموعة بالضبط. مجموعة الأمل والتي تضم 124 حامل شهادة عليا، السلك الثالث فهي بالطبع في حوار مستمر مع اللجنة التي أشرتم إليها في سؤالكم، وذلك لإيجاد الحلول الأكثر نجاعة لحل هذه المعضلة.

ولابد هنا من تأكيد على أنه لم تتخذ الحكومة إزاء هذه المجموعة أي التزام قطعي بإدماجهم في الوظيفة العمومية، بل اقترحت على هذه المجموعة على أن تجد لهم التشغيل في القطاع الخاص من خلال الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل أو الكفاءات أو إحداث مقاولات خاصة بهم وذلك بمصاحبتهم كذلك بكل الآليات الموضوعة من طرف الحكومة لهذا الغرض ليتمكنوا بالطبع من إحداث هذه المقاولات. بالطبع كل هذه الاقتراحات، سواء من خلال الوكالة أو من خلال إحداث المقاولات، كانت دائما تقابل بالرفض من ممثلي هذه المجموعة. وعلى أي فاللجنة الوزارية أكدت لنا متابعة الحوار مع هذه المجموعة ومع كل المجموعات الأخرى التي تعاني من نفس المشكل: العطالة في هذا البلد. شكرا السيد الرئيس. السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. السي عبد المالك في إطار تعقيب.

المستشار السيد عبد المالك افرياط:

شكرا السيد الرئيس. السادة الوزراء، السيدة والسادة المستشارون المحترمون.

كنا نود ألا نعقب على جوابكم لو لمسنا فيه قرب إمكانية رفع المعاناة عن هذه الشريحة من المجتمع. لكن لا بد أن نذكر في البداية أن حق الشغل مكفول دستوريا. بل وان المغاربة سواسية في هذا الشأن. ونذكركم أيضا

وقلتم في جوابكم أن الحكومة لم تلتزم بإدماج حملة الشواهد العليا بالوظيفة العمومية. وهنا أذكر فقط بالمرسوم الصادر عن وزير الوظيفة العمومية. المرسوم رقم 66-695 الذي صدر بتاريخ 30 أبريل 1999 حيث ينص هذا المرسوم على إدماج حاملي الدكتوراه في الوظيفة العمومية أو على أحقيتهم في الإدماج المباشر في أسلاك الوظيفة العمومية.

لاشك السيد الوزير ونحن كمغاربة نعلم جميعا أن إشكالية البطالة في المغرب تعتبر ثاني قضية بعد قضية الوحدة الترابية. وفي هذا الإطار طبعا لابد من إعطاء هذا الملف الاجتماعي المعقد ما يستحق من عناية بما يضمن حقوق هذه الشريحة من مجتمعنا التي تم تكوينها من مالية الدولة. للأسف أن هاته الشريحة تتوفر على تخصصات جد مهمة ما أحوجنا إليها في عالم لا مكان فيه إلا للمعرفة. أيضا نشير أننا ككنفدرالية وإبان الحوار الاجتماعي سنة 96 كنا اقترحنا من منطلق المسؤولية ومن منطلق استشعارنا للإشكالية العويصة كما قلت، اقترحنا على الحكومة وعلى أرباب العمل أننا بإمكاننا بل ألححنا على أننا يمكن أن نتنازل عن الزيادة في الأجور شريطة أن تلتزم الأطراف الأخرى، أي الحكومة وأرباب العمل بتشغيل 10٪، وربما كان هذا الحل سيمكن أن يرفع المعاناة عن هاته الشريحة.

إذن مرة أخرى نحن نستحضر الاكراهات لكن لابد من الأخذ بعين الاعتبار هذه الوقفات الاحتجاجية. ليس لهاته الفئة فحسب بل هناك مجموعات أخرى. ونحن طرحنا هذا النموذج فقط. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الرجاء التعاون مع الرئاسة السيد الوزير تفضلوا.

السيد الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة:

السيد الرئيس، السادة المستشارين، مرة أخرى أؤكد للسادة المستشارين إن إشكالية العطالة هي إشكالية وطنية بالطبع وليست فقط حكرا على المغرب، كذلك في دول أخرى وخاصة عطالة حاملي الشهادات. وهذا بالطبع يدفع الحكومة إلى إيجاد كل الحلول التي يمكن تطبيقها لحل هذه الإشكالية وهذا كذلك من الانشغالات والأولويات التي توليها الحكومة أهمية كبرى.

غير أنه فقط للتوضيح للسيد المستشار على أنه المجموعات التي تم التزام الحكومة إزاءها هم المسجلون ما قبل فاتح مارس 2001 . فيما يخص هاد المجموعة اللي تكلمتو عليها، أول إحصاء كان بتاريخ 20 يونيو 2002 . وتم تحيينه إلى حدود 7 يوليوز 2003 أي بعد هاذاك الالتزام اللي كان قبل فاتح مارس.

ثانيا: إن الحق في الشغل ليس معناه الحق في الوظيفة العمومية. الحق في التشغيل وهذا ما اقترحته الحكومة من إيجاد إمكانية التشغيل من خلال الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل. والكفاءات أو من خلال إحداث المقاولات يعني راه الحكومة واقفة وتريد أن تصاحب هذا الإحداث هذا، ولكن مع الأسف هادي قوبلت بالرفض. فالتشغيل دستوريا ليس منصوص عليه في الوظيفة العمومية بالضرورة. أنه إيجاد حل. وهذا الحكومة اقترحت ولكن ممثلي هاد المجموعة رفضوا العمل بالقطاع الخاص أو إحداث المقاولات..

على أي أؤكد على أن الحوار لازال مفتوحا، وأنه إن شاء الله جميعا وبتضافر الجهود، نجد الحلول الأكثر نجاعة لكل هاد العطالة، ماشي فقط لهاد المجموعة ولكن حاملي الشهادات. شكرا السيد الرئيس. السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم كذلك على مساهمتكم. ومشاركتكم. آخر قطاع. آخر سؤال. سؤال واحد موجه إلى السيد وزير الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي. يدور موضوعه حول قطاع الصناعة التقليدية بالأقاليم الجنوبية للمستشارين المحترمين. السادة عمر مكدر، محمد فاضلي، أحمد بولون، عمر كردودي، بوسلهام بيتة، واحمد الجغيري، وعمر ادخيل. الكلمة لأحد السادة المستشارين لعرض السؤال السيد عمر ادخيل.

المستشار السيد عمر ادخيل:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس، السيدتين المستشارتين، السادة المستشارين، السيد الوزير المحترم، تزخر الأقاليم الجنوبية وبصفة خاصة الصحراوية بثروات طبيعية هامة تستغل في أنشطة حرفية متعددة ونذكر منها على الخصوص صياغة المعادن التي تعرف نجاحا على المستوى العالمي.

إلا أن هذا النشاط الحرفي يعاني حملة من المشاكل أهمها القيام بالدعم من طرف الوزارة الوصية على القطاع، وضعف مساهمتها لتوفير المواد الأولية عن طريق استيراد المعادن: الفضة والذهب على سبيل المثال لا الحصر، تجنبا للتهريب وتفاديا لاستغلال

المواد النفسية والتنمية والتي تشكل مكتسبا تراثيا يجب حمايته بشتى الوسائل.

لذلك نسائلكم السيد الوزير عن التدابير والإجراءات التي اتخذتها وزارتكم لإنعاش هذه الحرف بالأقاليم الجنوبية؟ وما هي وسائل الدعم التي تعتمد الوزارة تخويلها لتفادي هذه المشاكل؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار الكلمة للسيد وزير الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي من أجل الجواب.

السيد محمد خليفة، وزير الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

بادئنا بدء أتوجه بالشكر إلى السادة المستشارين من فريق الاتحاد الديمقراطي الذين وجهوا سؤالا مهما، يتعلق بالصناعة التقليدية وآفاق العمل في الأقاليم الجنوبية. إننا نشاطر رأي واضعي السؤال بأن هذه الأقاليم تزخر بالفعل صناعات تقليدية متنوعة وذات قيمة ومردودية أيضا. ولهم إنتاجاتهم وعبقريتهم التي يتميز بها جميع الصناع التقليديين في المغرب، سواء في الشرق أو في الغرب أو في الشمال أو في الجنوب وأينما توجهنا لأن الصناعة التقليدية بالفعل هي خزان المغاربة الذي لا ينضب وبالفعل هي مصدر الغنى لكثير من المواطنين الذين يتعيشون منه.

وبالنسبة للاهتمام بالأقاليم الجنوبية فإننا نؤكد أن هذا الاهتمام قائم وبالفعل فخلال الأسابيع الماضية قمت بزيارة الأقاليم التي تكون جهة كلميم سمارة طاطا، طانطان وقمنا بتدشينات مجمعات من أجل تسويق الصناعة التقليدية وفي القريب العاجل وكما وعدنا الإخوان، الصناع التقليدين في طاطا سيعلن عن مشروع مهم. سيكون في هذه المدينة يحتضن ما تزخر به من صناعات تقليدية.

وبالنسبة للمواد الأولية أؤكد أن الوزارة تهتم كثيرا بهذا الموضوع، ولا أدل على ذلك من قطاع خشب العرعار الذي الآن أصبحت الاستراتيجية المتبعة فيه واضحة. وتكونت لجنة إقليمية وتكونت لجنة على المستوى الوطني. وكذلك خرجت المناظرة التي أعدت من أجله بقرارات نسهر الآن على تطبيقها.

كذلك مادة الجلد الآن أصبحت لا تثير أية مشكلة نظرا للتدابير التي أشرف عليها السيد الوزير الأول شخصيا بخصوص توفير مادة الجلد للصناع التقليدين..

إذن إذا أردنا أن نعدد ما هي المجالات التي قمنا أكثر من إعدادها بل شرعنا في التنفيذ سيضيق الوقت. ولكن سأقتصر بالنسبة للفضة التي تحدث عنها السيد المستشار المحترم. أؤكد له أن قضية الفضة هي بالفعل مادة تعتريها الكثير من المشاكل. وهذه المشاكل مشاكل مركبة وربما معقدة. فمن المعلوم أن المغرب ينتج حوالي 280 طن من هذه المادة تدبيرها شركتان كلها للتصدير لا يبقى في المغرب إلا جزءا سيرا. بينما الصناع التقليدين يحتاجون إلى 20 طن من هذه المادة، مادة الفضة التي بدون شك يمكن لنا في أقاليمنا الجنوبية وفي مدينة تزنيت وصويرة ومراكش وفاس وغيرها أن نفتخر في كل المدن المغربية وفي كل القرى المغربية. هناك إبداعات في الفضة لا مثيل لها.

من أجل ذلك فإن هذا الورش قد فتح ونؤكد للسيد المستشار المحترم أننا الآن في كل الأقاليم الموجودة فيها الفضة نحاول تكوين تعاونيات من أجل تسويق مادة الفضة للصناع الذين يشتغلون في هذه المادة. الدولة ستقوم بمجهود استثنائي وكبير من أجل دعم هذه التعاونيات لنحصل على ما تحتاجه من مادة الفضة بالثمن المعقول والمناسب لاستعماله بالشروط التي ستضعها هذه التعاونيات من أجل أن تجعل المادة رهن إشارة الصناع التقليديين. ولم نجد حلا آخر نهتدي إليه إلا هذا الدعم عن طريق التعاونيات نظرا لما يعرفه سوق الفضة من تهريب ونظرا لأن جل ما يصنع به المغاربة، يصنعونه بمواد مهربة وهذا شيء يجب أن نتصدى له جميعا.

على أن الأهم من ذلك والأكثر والذي يجعل الحكومة عازمة على الإنجاز في مادة الفضة وتأهيل هذا القطاع وتهيئ كل السبل الكفيلة بإيجاد هذه المادة للصناع التقليديين هو ما نلاحظه من تذويب الكثير من الآثار التي أنتجت في القرن الماضي. كثير من الأساور. كثير من الخلاخل وكثير من الأشياء الثمينة التي يمكن أن تكون متحفا، تذوب الآن في تزنيت وفي غير تزنيت من أجل أن تعاد صياغتها وهذا وحده كافي من أجل أن تتضافر الجهود للوصول بالفعل إلى إيجاد هذه المادة الخام.

فكما قلت رغم أنه مشكل معقد ومركب وصعب. ولكن من الآن دخلنا ونتمنى أن تنجح هذه التجربة

واعتمد على الإخوان أن يساعدوا من أجل أن تتكون هذه التعاونيات من أجل التسويق للصناع التقليديين بالثمن المناسب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على جوابكم. السيد المستشار.

السيد المستشار:

شكرا معالي الوزير. شكرا السيد الرئيس.

معالي الوزير أشكركم على ما قمتم به في الصحراء على أساس السمارة وطاطا. ولكن ما فيها باس معالي الوزير يتذكروا في مشكل النقرة والذهب. معالي الوزير قبل ما تجيوا لهاد الوزارة. حنا دائما كنا كنطلبو باش يكون حل تسويق النقرة والذهب لهاد الصناع التقليديين. وكنقترح عليكم معالي الوزير جميع الحلول اللي بغينا نقتارحو راكم جبتيوهم. ولكن متى فوقاش غادي يكون هاد الأشياء اللي قلتو فوقاش غادي نبداو؟

أنا أقترح معالي الوزير على أن الصحراء شي شويا بعيدة على الدار البيضاء وبعيدة على أكادير وبعيدة على الرباط. لماذا ما نتفقوش مع البنك الشعبي اللي كتمول قطاع الصناعة التقليدية هي تتكلف بشراء النقرة وهي اللي تدفع للصناع التقليديين. كيما كتعطيوهم القروض وكتعطيوهم الفلوس تعطيهوم النقرة؟ ولكن بالأثمنة اللي يمكن يخرجوا بها. مثلا معالي الوزير كتعرفوا على انه وزارة الطاقة والمعادن عندها مؤسسات اللي كسوق النقرة راه عيب باش تمشي النقرة للإنكليز وتخدم ونجيبوها كونطرا بوندو، نخدمو بها كذلك الذهب أمعالي الوزير. كاين مؤسسة اللي كتسوق الذهب على برا. كتصبفط الذهب على برا كيتخدم وكايجي كونطرا بوندو. هاذ الأشياء بجوج أمعالي الوزير. إلى خدمنا فيهوم راه يمكن لنا نوصلو واحد الوضعية مهمة جدا مع الصناع التقليدين في المغرب ككل.

نعطيك مثال السيد الوزير الدورة الاستطلاعية اللي كنا قمنا بها في الترك. الصيغة بوحدها كيعملوا l'exportation في المجوهرات جوج ملاير ونصف من الدولار اللي كيعملوا في l'exportation فبلادنا فيها الطاقة البشرية. فيها واحد الطاقة نساء ورجال اللي كيخدموا في قطاع الصناعة التقليدية ولكن خصهوم دعم. خصهوم مساعدات خصهوم تكرين.. شكرا السيد الرئيس. شكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. الرئاسة تضامنت معكم. دابا الوقت ما كاين مشكل السيد الرئيس.

السيد محمد خليفة، وزير الصناعة التقليدية:

السيد الرئيس. وأنا متضامن تماما مع الرئاسة ومتضامن تماما مع الكلام الذي تفضل به السيد المستشار المحترم. في الحقيقة أنه حنا شرعنا الآن في التطبيق العملي. أقول للسيد المستشار المحترم. ليست وظيفة الأبناك أن تبيع الفضة للصناع التقليدين. وحقيقة اجتهدنا اجتهادات كثيرة من أجل الوصول كيف يمكن لهذا الدعم أن يصل للصناع التقليديين. ما يمكن ليناش نفرضو على واحد جوج شركات اللي كيصدروا المنتج ديالهوم لأنهم يستفيدون من واحد الإعفاء ضريبي مهم وكيستفدوا من رسوم تصدير. بالتالي لما غادي يدخلوا باش يستثمروا في السوق الداخلية لابد كيكون واحد الجبايات جديدة. وكيكون واحد الثقل كذلك في المصاريف مع العلم أن هاذين الشركتين اللي كيطلبوا هو تتهيأ واحد الأرضية. وهي هادي شرعنا فيها من أجل أن يزودوا السوق الداخلية. شريطة ألا يتعرضوا في مصالحهم إلى عبء ضريبي جديد.

وبالتالي حنا قابضين هاد القضية هادي باش كنقلبو على الحلول الوسطى والأساس هو أننا الصناع التقليدين ما يبقاوش تماما في الوضعية اللي هوما كيعشوها الآن، وكذلك ما يبقاش هاد القطاع ديال الفضة مثله مثل الذهب. واحد الشيء اللي هو الآن تقريبا جل ما هو موجود ويصنع هو من التهريب وبالتالي تيخصنا ما شي نجيو نحلوا واحد الإشكالية ديال الصناع التقليديين. ونفتحوا هاد الباب على مصراعيه. تيخصنا إلى كنا غادي نعالجو مشكل الصناع التقليديين كذلك إننا نعالجو الإشكالية الأساسية إن هادي عملية ترشيدية للفضاء على أي تهريب كيفما كان وبالتالي كيف قلت القضية ليست سهلة. وكنأكد أننا بدينا وشرعنا كيمكن ليكم تمشيوا لأي مندوبية ديال وزارة الصناعة التقليدية. وغادي تلقاوا الآن أنه كاين هناك مندوب ديال مكتب تنمية التعاون من اجل حث الصناع التقليدين على تكوين هذه التعاونيات. كنتمنى تكون التعاونية الأولى من مدينة سلا أو مدينة الداخلة باش يمكن تكون هي النموذج من أجل أننا بالفعل نقتحمو هاد المادة هادي وتكون رهن إشارة جميع الصناع التقليديين. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

ونحن كذلك نشكركم السيد الوزير على مشاركتكم ونتمنى لكم التوفيق. السيدات المستشارات السادة المستشارين بهذا نكون قد انهينا هذه الجلسة.

أشكر أعضاء الحكومة على استعدادهم و مشاركتهم. وأشكر السادة المستشارين والسيدات المستشارات على مواظبتهم وإغنائهم لهذا النقاش. رفعت الجلسة.

المغربي وألا يكون الاحتكام إلا للقانون ولا شيء غير القانون في ظل دولة القانون التي لا محالة هي الضمان الوحيد لحقوق المواطنين والمظلومين.

لذلك السيد الرئيس، السيد الوزير، السادة المستشارون نعتبر حذف هذه المحكمة يوفر شرطا لتفكير في غيرها والقائم على منهجية الاستثناء، هذا من جهة ومن جهة أخرى نعتبر الإلغاء تصحيحا لمسار التعاطي مع هذا النوع من القضايا والذي كان عبر هذا النص يعطي للسلطة التنفيذية سلطة كبرى للتحكم في المتابعة مع العلم أن السلطة كان من الواجب ولازال من الواجب أن تبقى للقاضي..

آملين أن تتوفر الجرأة السياسية لدى الحكومة من أجل إصلاح حقيقي للقضاء إصلاح يتجه نحو استقلال حقيقي للقضاء. طبعا هذا الإصلاح الذي يجب أن يكون مصحوبا بتوفير كل الشروط وكل الإجراءات التي تمكن أسرة القضاء من أداء مهامها النبيلة على الوجه الأكمل وذلك عبر تحسين ظروفها ووضعيتها المادية والاعتبارية والعمل على توسيع أو إنشاء فضاءات جديدة للمحاكم والعمل على إنشاء قضاء متخصص في العديد من المجالات إسوة بالقضاء الأسري مع اعتماد أسلوب التكوين والتكوين المستمر للقضاء لتأهيله بخصوص التعاطي مع قضايا الشأن العام.

وإذ نصوت إيجابا على هذا المشروع لابد من الإشارة إلى أن حذف محكمة العدل الخاصة لا يجب أن يستغل لطي ملفات الفساد المشهورة التي نأمل أن تأخذ مسارها الطبيعي إنصافا لجماهير أمتنا المتضررة من سلوكات البعض ممن أوكل لهم تدبير الأموال العامة وهي أموال كان بالإمكان لو حصنت أن توفر لبلادنا التنمية المفقودة على جميع الأصعدة.

وأخيرا نأمل السيد الوزير أن يكون هذا المشروع منطلقا لإلغاء كل ما يشكل استثناء في القضاء ضمانا لحق المغاربة في التساوي وفي عدم التمييز طبقا لما ينص عليه دستور البلاد خاصة مادته الخامسة التي تنص على أن جميع المغاربة سواسية أمام القانون.

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير. شكرا الإخوة المستشارون.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار وهو آخر متدخل في هذه الجلسة ونمر الآن إلى التصويت على مواد هذا المشروع.

المادة1: الإجماع
المادة2: الإجماع
المادة3: الإجماع
المادة 4: الإجماع
المادة 5: الإجماع
المادة 6: الإجماع
المادة 7: الإجماع
المادة 8: الإجماع

أعرض المشروع برمته على التصويت، الإجماع كذلك. إذن وافق المجلس على المشروع 03-79 بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي وبحذف المحكمة الخاصة للعدل.

شكرا للسيد الوزير على هذه المساهمة وشكرا للسادة أعضاء المجلس ورفعت الجلسة.